

التيسير النحوي بين التجديد والتجريد

د. علي ماضي ثيل العبودي

قسم اللغة العربية/كلية التربية/جامعة طبرق

الملخص:

إنَّ محاولات النحويين القدامى لم تذهب سدى في التجديد والإيضاح والتيسير؛ وإنما كانت مصدر إلهام وتوجيه لمحاولات الإصلاح والتجديد في مطلع العصر الحديث، وقد عرض البحث لبعض منها - نحو محاولة الأساتذة إبراهيم مصطفى، وعبد المتعال الصعيدي، والدكتور الجوارى، والدكتور المخزومي - بنظرة فاحصة؛ كي لا نتخطى تراثنا النحوي، وفهمه وإدراك ما جاء به القدامى؛ للإفادة من علومهم، وتجنب ما يوصلنا إلى حالة من التعقيد، والتطرف في التأويل والتعليل؛ لذلك تناول البحث تسميات الدعوات الحديثة المختلفة، مع ما تعنيه هذه التسميات لغة واصطلاحاً، ولتحديد ما أسموه عيوب النحو وصعوباته؛ بدأً بالبحث بكتب النحو، وما قيل عنها، وعن النحاة القدامى وعن منهجهم في مؤلفاتهم، وذلك من خلال محاور ثلاثة: كان الأول: في نظرية العامل، وإغائها عند ابن مضاء القرطبي، والآراء التي قيلت فيها أما الثاني: فتناول التعليقات والتأويلات النحوية. والثالث: كان في مسائل نحوية تناولها الباحثون، وبعد الانتهاء من هذا البحث تمخضت عن النتائج الآتية:

1. إنَّ دراسة تراثنا العربي، وعلمائه البارزين من النحويين واللغويين، هي دراسة تستحق العناية والاهتمام.

2. أثبت البحث أن الالتزام بالقديم، والدفاع عن القواعد العربية الأصيلة، لا يمنع من التدقيق، والتيسير، أو التجديد النحوي، وأنه على الرغم من التزام القديم، والدفاع عن القواعد العربية الأصيلة؛ فإن التيسير أو التجديد الحقيقي ليس القضاء على كل ما خلفه القدامى من تراث، وإنما التراث يفهم من معناه، وباختيار الصالح من هذا التراث، ووضع أسس جديدة تقوم مقام الباقي منه؛ حتى يظل البناء متماسكاً، وحتى تجد دعوة التجديد صدقاً، ويُكتب لها البقاء والخلود.

3. إنَّ قبول المعاصرين لهذا الاتجاه، ناتج عن الميل للتحرر من قيود الماضي، وظن الناس أن التجديد يمكن أن يشمل النحو، والتطور يمكن أن يسري عليه كذلك.
4. على الرغم من تعدد آراء المحدثين في تيسير النحو، فإن أغلبها لا يخرج عمَّا جاء به القدامى، وإنَّ أكثر هذه المحاولات كان في الفروع النحوية لا الأصول.
5. كان للباحثين العراقيين فضل كبير في نهضة الدراسات النحوية، واللغوية، ونقل التراث العربي بأمانة، والحفاظ عليه في مراحل سبات الأمة، وكان جهدهم وثيراً ومتميزاً، لا يقل كثرة وأهمية عن جهد الباحثين المصريين.

المقدمة:

أهمية موضوع البحث:

بدأت في العصر الحديث دعوات كثيرة، تدعو إلى تجديد النحو العربي، أو إصلاحه، أو تيسيره، أو غير ذلك من المسميات التي تكون أحياناً بعيدة عن هدفها الحقيقي؛ وذلك لأنَّ أصحابها ينحون منحنى يخرج عن الأصول الأولى للنحو العربي، وهذا يكثر عند المتأثرين بأساتذتهم الغربيين، أو ربما بدوافع أخرى، وفي مقدمتها النيل من لغة القرآن الكريم، كالدعوة إلى الكتابة بالعامية⁽¹⁾، أو استعمال الحرف اللاتيني⁽²⁾، أو إلغاء الإعراب⁽³⁾، أو غيرها من الدعوات التي لا يمكن تفسيرها إلاَّ بأنَّ غايتها هي الوصول إلى جيل لا يعرف - حتى قراءة القرآن الكريم - كما حصل للإنجيل سابقاً - والذي يهمننا في هذا الموضوع هو أن هذه التسميات - إنَّ صدق أصحابها في هدفهم الحقيقي - يجب أن تنتهي إلى غاية واحدة، هي تيسير النحو العربي استناداً إلى أصوله الأولى؛ لأننا لا يمكن أن ننسخ عمل القدامى، ولا يمكن أن نستغني عنه، فنسخه بما يحمل من إيجابيات وسلبيات يدل على حالة من الجهل والغفلة وعدم الإدراك، وإذا استغنينا عنه فإننا سنصبح بلا أصول أو جذور نعتمدها في مسيرتنا العلمية؛ لذلك كانت النظرة الفاحصة إلى تراثنا النحوي، وفهمه، وإدراك ما جاء به القدامى؛ للإفادة من علومهم وتجنب ما يوصلنا إلى حالة من التعقيد، والتطرف في التأويل والتعليل هي الكفيلة بتيسير النحو وفهم قواعده، لا أن نتبارى نقداً وتجريحاً لعلم ثبتت أصوله، ورسخت قواعده، حتى أصبح جزءاً من تراث الأمة وحضارتها، تفخر به في كل زمان.

مشكلة موضوع البحث :

اختلفت تسميات الدعوات الحديثة، التي تنادي بإدخال إصلاحات على النحو العربي وقواعده، إذ يسمونها تطويراً أو تهيئاً أو تيسيراً أو إصلاحاً أو تجديداً، وكلهم تعني لهم شيئاً واحداً، وإن كانت غير ذلك، فمصطلح التيسير والتهذيب يعني طريقة عرض النحو على متلقيه، وطريقة التأليف فيه، من غير مساس بقواعده وحدوده. أما الإصلاح والتجديد، فيكونان في الأصول والقواعد التي قام عليها النحو، من حيث دلالة اللغة العامة.

ولو أمعنا النظر في معنى التجديد اصطلاحاً؛ لوجدنا أنه يمثل نقداً لأسس المجال المعرفي، الذي يُراد تجديده، وإعادة صياغة تلك الأسس، أو تغييرها وفقاً لأصول التطور المجتمعي، وقد يدل التجديد على عدم صلاحية اللغة لمواكبة العصر، وهذا لا يقبله ذو لب، فتيسير اللغة وتجديدها يأتي من خلال المتحدث بها؛ لأنه محورها الذي يولد وينشأ في ثنايا تفاصيلها، ويتأثر بتفاعلاتها، وهو مصدر قوتها وضعفها، وهو المكون لألفاظها؛ لذلك لا بد من فرض أمور معينة للبحث وهي:

- 1 - تحديد التسمية التي تخص الموضوع، وما تدل عليه كل منها .
- 2 - ذكر أهم المحاولات التيسيرية السابقة، وتشخيص أهدافها .
- 3 - رؤية التجديد أو التيسير، والعوامل التي تسهم في تحقيقه.

منهجية البحث:

تناول القدماء مشكلة اللغة بمنهجية وموضوعية؛ ساعدتهم في تحقيق نتائج إيجابية في علوم اللغة، في حين اختلفت مناهج المحدثين في تناولهم لما أسموه بالتيسير أو التجديد؛ باختلافهم في تحديد المشكلة، هل هي مشكلة مضمون أو مشكلة منهج، فمنهم من يجعل المشكلة في متعلم اللغة أو معلمها، ومنهم من يجعلها في قواعدها وقوانينها، وما تفرضه من قيود على المتكلم بها، ولتعدد هذه المناهج؛ لا بد من المنهجية الوصفية والاستقرائية في البحث؛ من أجل الوقوف على هذه الآراء والتوجهات.

أهداف البحث:

- 1- ينبغي أن تكون معالجة المشكلة اللغوية من داخل اللغة نفسها، بالرجوع إلى تراثها، وحفظ نصوصها المتميزة، لا بحذف شيء منها .

2- إن الحل ليس بالانحراط الكلي في الجديد، والتمرد على القديم، واقتلاع عسر قواعد اللغة بإلغاء القديم من قواعد اللغة، كالإعراب والعامل؛ بحجة أن قواعد اللغة، وضوابطها، تناسب حقبة زمنية مضت، ومضت معها الظروف والملابسات التي أوجدتها، ويبدو أن بعض المحدثين يصرون على أن التجديد، أو التيسير، ينطلق من تحديد ما أسموه عيوب النحو وصعوباته⁽⁴⁾، ويمكن تلخيص هذه الصعوبات فيما يأتي:

أولاً: كتب النحو: بدءاً بكتاب سيبويه، إذ وصفوه بالاضطراب، وعدم وضوح خطته، وإن طول العناوين وغموضها زاد في غموض الكتاب، ووعورته، وجمود لغته، والتوائها، وازدحامها (بالدلالات والإشارات والأحكام النحوية ازدحاماً قد يبلغ حد التضمة، مع التواء حيناً وعجز يبلغ حد اللكنة أحياناً)⁽⁵⁾.

ثانياً: إنَّ النحاة القدامى لم يصلحوا عيب اللغة، وإنهم استحبوا رياضة عقولهم، أو الظهور بمظهر العلماء⁽⁶⁾، وذكروا أن الكتب القديمة تميزت بالجفاف، وإنَّ تكرار الأمثلة والشواهد، منع الدارس من تذوقها، وإنَّ هذه الشواهد جاءت مبتورة عن سياق القصيدة العام، وضاعت بذلك فرص الربط بين الصيغ اللغوية فيما بينها؛ لحمل فكر الشاعر، وإبلاغه من يريد إبلاغهم والاتصال بهم⁽⁷⁾.

ثالثاً: منهج النحاة: فهو الآخر لم يسلم من نقدهم وتطاولهم، إذ ذكروا أنَّ منهج النحاة قام على أسس باعدت بين النحو ووظيفته، ووصلت بهم الحال إلى الشك في صحة جمع اللغة، واستقرائها وتقسيمها⁽⁸⁾، وإنَّ النحاة القدامى لم يلتزموا المستوى الأدبي الموحد للغة العربية؛ بل أفحموا اللهجات المحلية في ذلك المستوى، وأنهم جمعوا اللغة من أزمنة متباعدة، وهذا ممَّا لا يجوز للباحث في اللغة عندهم؛ لأنَّه سيحصل خلط للمراحل الزمنية، أو المستويات المختلفة.

وعابوا على القدامى أيضاً أنهم لم يفضلوا بين الشعر والنثر، وإنَّ "الشعر لا يصح أن يكون المصدر الذي تستنبط منه قواعد لغة من اللغات"⁽⁹⁾.

ولا أريد أن أسرد كل ما ذكروا من عيوب وصعوبات كما أسموها، ولكنَّ العجب كل العجب ممَّن لهم باع طويل في الدراسات اللغوية، أن يتجهوا هذا الاتجاه في محاولاتهم التجديدية أو التيسيرية. فنحن نعلم أن أول كتاب وصل إلينا في النحو والصرف هو كتاب

سيبويه (ت 180هـ)، الذي يُعدُّ مفخرة التأليف العربي وقد سُمِّي - قديماً - تسميات كثيرة منها قرآن النحو⁽¹⁰⁾، أو وصفوا قارئه بمن ركب البحر، وغيرها من صفات المديح والإعجاب عند القدماء والمحدثين، فكيف نقبل قول من وصفه بالاضطراب، وعدم وضوح خطته، وغموضه ووعورته - كما تقدم - وهذا نعزوه إلى عدم معرفتهم كتاب سيبويه معرفة دقيقة، إذ إنَّ الذي يدخل في أثناء هذا السَّنْفِ الجليل ليجد فيه ما لا يجده في كتاب آخر، ويرى أن منهجه واضح، أو أنه قدَّم ما يراه يستحق التقديم من الأبواب، والبحوث التي تُعدُّ مدخلاً لأبواب الكتاب الأخرى، وكذلك كان أسلوب سيبويه في كتابه سهلاً متناولاً - لا غامضاً ولا وعراً - قريباً من الإفهام، يتقبله الذوق العربي النحوي⁽¹¹⁾.

أما قولهم إنَّ النحاة لم يصلحوا عيب اللغة - كما سبق - فهذا مردود جملة وتفصيلاً، إذ إننا نعرف إنَّ الدافع الأول والرئيس في نشأة النحو العربي هو حفظ القرآن الكريم من كل تحريف أو لحن، فلو كان الهدف غير ذلك كالظهور بمظهر العلماء؛ لما وصل تواضعهم، وحبهم للعلم إلى حد يخالف فيه التلميذ شيخه، الذي تتلمذ وتعلم وعلم على يديه.

أما وصف الكتب النحوية بالجفاف، فإنَّ العربية لم تكن اللغة الوحيدة بين لغات العالم في صعوبة القواعد، وإنَّ ما ذكره القدماء من شواهد مبتورة، فهو ناتج عن أمرين: الأول: إنَّ تأليفهم هذه الكتب لم يكن لعامة الناس، أو المبتدئين، وإنما كان لتلامذتهم الذين هم بمنزلة العلماء، أو المتعلمين، وهؤلاء حفظوا شعر العرب كما حفظوا القرآن الكريم، فكانوا على دراية كبيرة بالقرآن الكريم والشعر العربي؛ لذا اكتفوا بذكر نصف الآية، أو البيت الشعري؛ لأنَّه معروف عند تلامذتهم، وربما كان معروفاً عند غيرهم من عامة الناس.

أما الأمر الثاني: فلم تكن غايتهم من ذكر الشعر روايته، أو حمل فكر الشاعر، وإنما أرادوا توثيق القاعدة بكلام العرب، وقد بدأ هذا منذ بواكير نشأة علوم العربية، إذ كان ابن عباس رضي الله عنه يقول: "الشعر ديوان العرب فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله رجعنا إلى الشعر فالتمسنا معرفة ذلك منه"⁽¹²⁾، أما خلط المراحل الزمنية فهذه نظرة وصفية لـ دي سوسير، الذي يرى أن تُدرَّس اللغة من أجلها ولذاتها، وفي بيئة وزمان محددتين⁽¹³⁾، وهذا ممَّا لا يمكن تطبيقه كاملاً على الدراسات العربية القديمة، أي إننا لا يمكن أن نقحم مناهج دراسات الأمم الأخرى على الدراسات العربية؛ وذلك لأنَّ لكل لغة مناهج وخصائص

تختلف بما عن غيرها من اللغات، فضلاً عن أن الحقبة الزمنية التي استقرت فيها لغة العرب لم تكن متباعدة؛ لأن التطور اللغوي بطيء جداً، وهذه الحقبة تمثل جيلاً أخذ عن جيل سبقه بمدة متصلة بعصرهم.

من هنا نجد أن التيسير في النحو يجب أن يقوم على الفهم الواعي لما جاء به القدامى، والوقوف على حقائقه، والذي يعنى النظر في غالب الدراسات الحديثة لا يجد أية حداثة، كل الذي فعله هؤلاء تقسيمات جديدة للنحو، بعضهم أطلق عليها (المعيارية والوصفية)، والآخر سمّاها دراسات صوتية، والثالث بناها على أساس التراكيب والجمل، وأطلق عليها (الأساليب) التي لا تخضع للإعراب ولا المعنى، وعدّ الرفع والنصب والجزم والجر من عمل المتكلم، ولا أثر لمعنى ولا لعامل يفرضه ذلك المعنى... والذي يفيد من هذه الدراسات التي تسمى (بالحدیثة) هو كيف نجب النحو إلى نفوس الدارسين؛ ليقبلوا عليه كما يقبلون على دراسة العلوم الأخرى، وليس العبرة أن نتهم على القدامى، أو نصفهم بالشعوذة تارة، وبالدرويش تارة أخرى... وغير ذلك من النعوت والأوصاف التي تسيء إلى هذا العلم وإلى بناته وصانعيه⁽¹⁴⁾..

أولاً: نظرية العامل:

1- العامل عند القدامى: دأب الباحثون المحدثون على القول بتدخل الفلسفة، والمنطق في تفكير النحاة الأوائل، ودلوا على ذلك بأمر كثيرة منها: إنهم اهتموا بالإعراب، وأكثروا الجدل والمناقشة في تعليقه وفلسفته، وإنّ أساس بحثهم فيه، هو أن الإعراب أثر يجلبه العامل، وإنّ الحركات الإعرابية تجيء تبعاً لعامل في الجملة⁽¹⁵⁾، وإلى خلاف هذا ذهب بعض المحدثين في مفهوم الإعراب بقوله: "تصرف أهل العربية في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجر وحزم"⁽¹⁶⁾، ولا نزيد التوسع فيما ذكره من أمور دلوا فيها على تأثر النحاة الأوائل بالفلسفة والمنطق، لكن الذي يهمننا هنا هو متى بدأ تأثر العرب بالفلسفة اليونانية أو غيرها؟ نحن نعرف أن كتاب سيبويه هو أول كتاب وصل إلينا، وهو جامع لآراء غالب النحاة الأوائل الذين هم من رجالات القرن الأول الهجري، أو بداية القرن الثاني، لكننا نجد القول في العامل واضحاً في هذا الكتاب، فضلاً على أنّ بعض الباحثين المحدثين يرى أن نشأة النحو لم تكن على يد أبي الأسود الدؤلي (ت69هـ)، أو أنه أخذه عن أمير المؤمنين علي بن

أبي طالب كرم الله وجهه، وإنما تكلم أبو الأسود الدؤلي بهذا العلم عن معرفة سابقة⁽¹⁷⁾: أي إن النحو كان قديماً، وتحدد على يد العلماء الأوائل، وهذا ما ذهب إليه ابن فارس (ت 395هـ) بقوله: "فإن قال قائل: فقد تواترت الروايات بأن أبا الأسود أول من وضع العربية، وأن الخليل أول من تكلم في العروض، قيل له نحن لا ننكر ذلك، بل نقول إن هذين العلمين قد كانا قديماً، وأتت عليهما الأيام، ونقلاً في أيدي الناس، ثم جددهما هذان الإمامان"⁽¹⁸⁾.

وسواء أكان هذا صواباً أم مجانباً للصواب، فالذي يعيننا هو أن البحث اللغوي بصورة عامة بلغ ذروته عند بداية التأثير بالفلسفة والمنطق بعد ظهور الترجمة، ولا ضير أن يتأثر النحاة العرب بالمنطق والفلسفة، لكن الذي يستوقفنا هل العامل كان نتيجة عن هذا التأثير؟ وهل إلغاؤه هو التيسير النحوي؟ وهنا يبرز سؤال ما البديل لهذا العامل الذي قال به صاحب أول مؤلف نحوي وصل إلينا؟ إذ بني قواعده على أساس العامل والمعمول؛ وذلك لليسر وسهولة الفهم، وهذا ما دأب عليه النحاة القدامى، وهو أنهم عدوا العامل وسيلة للسهولة واليسر في فهم القواعد، ولم يكن غاية لهم في دراسته، وأن مظاهر التيسير واضحة عندهم كالملازني (ت 249هـ) مثلاً، فإن "مسألة حركات الإعراب، مسألة أخرى تدل على التيسير والسهولة في دراسة العربية عنده، وهو يذهب إلى أنها أربعة مجار، وسيبويه أنها ثمانية، فالفتحة والضمة والسكون والكسرة أصول، وما سواهن فليست بأصول، وإنما هي حركات مشبعة، وهنا يمتنع أن يقع شيء من التناقض والاضطراب والضعف وتعدد التأويلات، والمصطلحات التي لا تفيد الدارس بقدر ما تدخله في مزلق، يشم من خلالها التعسف والعجرفة في الحكم"⁽¹⁹⁾.

فضلاً عن أن الدراسات النحوية واللغوية قامت أساساً لخدمة القرآن الكريم، ومعرفة أحكامه الشرعية، وقوانينه الفقهية؛ لأنه لا بد للفقهاء من معرفة النحو وقواعده؛ كي يتسنى له معرفة فقه القرآن الكريم، فكان كثير من النحاة هم من الفقهاء في الدين، أو من القراء المشهورين؛ لذلك انتقلت بعض المصطلحات الفقهية أو الكلامية، كالقياس مثلاً إلى النحو العربي، لا أن نعزوه كلياً إلى التأثير الفلسفي، والمنطقي في النحو العربي⁽²⁰⁾، في حين ربط ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ)، الذي يعد أول من ألغى نظرية العامل في كتابه الرد على

النحاة، بين النحو والفقهاء الظاهري "وقد ربط العمل النحوي بأعمال الفقهاء من أهل الظاهر، فكما يجب أن يتعبد النحاة بالنصوص، وأنهم إذا توافرت لديهم النصوص استغنوا عن استنباط العلة لها، كذلك يجب أن يتعبد النحاة بالنصوص، فإذا ما سئلوا عن علل هذه الأحكام قالوا: كذا نطقت به العرب" (21).

ويرى الدكتور الفتلي أن ابن مضاء أفاد من تحليلات سابقه؛ لإبعاد فكرة العمل، وعلل العلل من الموقف الرافض، واستأنس (ابن مضاء) لرأيه بنقل جانب من كلام ابن جني (ت 392هـ) في كتابه الخصائص، وأهمل الجانب الآخر، فقد أخذ بقول ابن جني: فكل من فرق له عن علة صحيحة، وطريق نهجه كان تحليل نفسه، وتغافل ابن مضاء عن تكملة كلام ابن جني الذي يشترط فيه بعد قوله الأول، في جواز خرق الإجماع الذي طبق عليه النحاة "إلا بعد أن يناهضه اتفاقاً ويثابته عرفاناً، ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكيره، فإذا هو على هذا المثال وياشر بإنعام تصفحه إحناء الحال، أمضى الرأي فيما يريد الله منه غير معاز به، ولا غاف من السلف - رحمهم الله - في شيء منه" (22).

ولم تتحقق شروط ابن جني لابن مضاء كي نعهده مجددًا عن طبيعة أصيلة، ولا عن إيمان يدعو إليه، وإنما كان مقلداً للأمر أبي يوسف بن يعقوب الذي يدعو إلى التجديد في الفقه، فليدع هو كذلك إلى التجديد في النحو، ودعوته هذه هي سير في التيار، وتقليد للسلطان وزلفى تقربه إلى الحكام، وإن ما ذكره عن ابن جني لم يكن متوافراً لديه، وإن كتابه (الرد على النحاة)، نزوة من نزوات تفكيره، وسانح خاطره أراد به الذكر، فقد غض من السلف، وأنحى عليهم باللوم فيما صنعوا لخدمة هذا العلم العظيم، وإن ابن مضاء وإن كان قد ألغى عاملاً فقد فرض عاملاً آخر لا تجيزه الدراسات اللغوية الحديثة؛ لأن المتكلم لا يرفع ولا ينصب بنفسه، وإنما بحسب القواعد، وهذا ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان إذ قال: "إن قراءة العمل للمتكلم يسلك به مسلكاً يمسح اللغة مسحة فردية وينفي عنها الطابع الجماعي، وإن ابن جني سبقه إلى هذا الرأي" (23).

فالفارق بين موقف ابن جني وموقف ابن مضاء، إن الأخير جعل المتكلم مؤشراً مباشراً في العمل، وألغى العوامل اللفظية والمعنوية المعروفة جميعاً، في حين لا يعدو المتكلم في رأي ابن جني أن يكون أكثر من أصل إداري لتلك العوامل، ويعلل ذلك الدكتور الفتلي بقوله:

"وكان الرجل من أبرز الذين طبعوا دراستهم النحوية بالطابع العقلي الذي لا يخفى على قارئ كتابه (الخصائص)، وهو انسحاباً مع موقفه الفكري هذا، ويرى أن العامل هو الإنسان، أي الإنسان المتكلم"⁽²⁴⁾.

وبهذا فإن ابن جني لم يبلغ العامل، ولم يقصد إلغاءه، وإنما أراد أن يوضح مهمة المتكلم في إدارة العوامل، ولم يخرج الدكتور الفتلي عن إطار هذا المفهوم في ذكره للعامل عند القدامى، بل إنه يعد ذكرهم للعامل من التيسير، وهذا إن لم يكن صواباً فهو قريب من الصواب.

2- العامل عند المحدثين:

نعرض لآراء بعض المحدثين الذين حاولوا تيسير النحو، إذ نبدأ بالدكتور طه حسين، الذي اتهم ابن مضاء بأنه لم يفكر بالإصلاح بقدر ما فكر بهدم النحو القديم، على الرغم من التشابه بين دعوة ابن مضاء ودعوته "إن محاولته تدعو إلى ما دعونا إليه وإن كنا نحن لم نرد هدماً ولكن أردنا تيسيراً"⁽²⁵⁾.

أمّا إبراهيم أنيس، فقد أثنى على محاولة ابن مضاء، وعدها ناضجة تستحق التقدير من كل باحث منصف⁽²⁶⁾، في حين يرى أنيس فريحة أن ابن مضاء قد درس اللغة درساً وصفيّاً تقريرياً يقيناً من مزالق الحدس⁽²⁷⁾.

أمّا الدكتور نعمة رحيم العزاوي، فقد وصف نظرية ابن مضاء بأنها شاملة ومتكاملة، وأنها أخطر محاولة إصلاحية في تاريخ النحو العربي، امتدت إلى عقد النحو وصعوباته جميعها، فتناولتها بالحل والتيسير، وأن هذه الدعوة (دعوة ابن مضاء) خلصت النحو العربي من كثير مما علق به من شوائب التأويل والتقدير والتعليل⁽²⁸⁾.

ولرد على هذا وذلك، نذكر رأياً للدكتور الفتلي يقول فيه: "لم تكن محاولة ابن مضاء في القرن السادس إلا صرخة في وادٍ، فقد ظلت قافلة النحو تسير إلى غايتها، دون أن تتأثر بما يصادفها من أنواع، فالعامل في النحو موجود معرف به، يذكره العلماء تيسيراً للدراسة، لا تعقيداً لها كما يقول المجددون، والعلل - وإن بولغ فيها - موجودة، وافتراضات النحاة أيضاً منتشرة في كتبهم، وأن ابن مضاء لم يكن مجددًا عن طبيعة أصيلة كما في قول ابن خلكان"⁽²⁹⁾.

وبعد هذا القول أقول: ما الذي جعل الدكتور العزاوي يعمم حكمه، ويصف محاولة ابن مضاء بهذا الوصف؟ وكيف حلت محاولة ابن مضاء عقد النحو العربي وصعوباته جميعها؟ ألم يكن الأفضل في هذا كله الرجوع إلى ما جاء به القدامى؛ لنرى محاولات التيسير الجادة، التي يمكن أن نلاحظها في تأليفهم، على نحو ما فعل الدكتور العبيدي مثلاً، إذ ذكر أن المازني (ت249هـ): "جاءت أحكامه في معظم الأحيان متكاملة، تدل على وحدة في التفكير والموضوعية، وتدل على سهولة المتناول والتيسير في فهم الكلام العربي، فالعلة الواحدة عنده يمكن أن ينطوي تحتها كثير من المسائل، ظاهرها الاختلاف، وتأويلها واحد، فعلة المشابهة - مثلاً - كمشابهة المضارع للاسم، كانت دليلاً على كون المضارع معرباً وهي دليل على إمكان فصله عن المبتدأ بضمير الفصل (هو) كما مر وهي - أيضاً - علة في بناء المضارع؛ لأنه إذا لم يقع موقع الاسم بني على الأصل وهو بهذا يكون قد يسر فهم عدة مسائل بعلة واحدة ومن هنا لمخنا أن مذهبه أقرب إلى التيسير"⁽³⁰⁾.

محاولة إبراهيم مصطفى:

يعد الباحثون الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو رائداً في تجديد النحو، وإلغاء نظرية العامل، إذ قال: "فلإعراب الضمة والكسرة فقط وليستا بقية من مقطع ولا أثراً لعامل في اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام"⁽³¹⁾، وعُدَّ الدكتور الفتلي إبراهيم مصطفى ظلاً لابن مضاء القرطبي مدلاً على مذهبه هو بالنص السابق، الذي وافق به إبراهيم مصطفى ابن مضاء، وأرى غير ذلك، إذ إن إبراهيم مصطفى وافق قول ابن جني، وقد مرَّ ذكر الفرق بين قول ابن جني في العامل وابن مضاء، فهو يريد إدارة المتكلم للعوامل بدليل أنه ذكر لنا أن غاية المتكلم هي الدلالة على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام، في حين أن المتأخرين مالوا إلى الرأي القائل بأنَّ العمل للمتكلم نفسه، ورأوا في ذلك تيسيراً للدراسة وتهويناً للعبء وحلاً للإشكال وتقريباً للنحو من الأذهان، وما دروا أن التجديد لا يمكن أن يقوم على الهدم والخلط والتشويه، وإنما يقوم على المحاولات الجادة التي تنحو إلى الإصلاح، وتعمل على التنقية⁽³²⁾، وإذا ما انتقلنا من رأي إبراهيم مصطفى في الضمة والكسرة، إلى رأيه في الفتحة التي يرى أنها لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، فليست بعلم إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي

يجب أن يشكّل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرجة الكلام، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية⁽³³⁾. وجدنا الدكتور الفتلي يصف هذا الرأي "بأنه غريب لا يستند إلى سند علمي، وإن الفتحة وجدت في حالة النصب في كثير من اللغات السامية، ولم يكن هناك سبب للفتحة المستحبة، ولو كانت الفتحة حركة خفيفة كما يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى؛ لما كسرت العامة أول المضارع، وقالوا "نَشْرِب"، "ونذهب"⁽³⁴⁾.

وقول الفتلي هذا فيه الكثير من الصواب والدقة؛ وذلك لورود ظاهرة كسر أحرف المضارعة في اللهجات العربية القديمة كالثلاثة مثلاً، وذكرت المصادر أنها وردت في القراءات القرآنية أيضاً، فقد قرأ أبو عمرو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْتَكُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَيَمْسِكُمُ النَّارُ﴾⁽³⁵⁾ على لغة تميم⁽³⁶⁾.

بكسر التاء في (تركنوا) و (تمسكم) وهي تسمى تلتلة ببراء، وهذا يعزز ما ذهب إليه الدكتور الفتلي، ويمكن تلخيص دعوة إبراهيم مصطفى فيما يأتي⁽³⁷⁾:

1- لم تكن دعوته أوفر حظاً من دعوة ابن مضاء، ولا أحسن تقبلاً لدى الناس؛ لأنّ الدعوتين لم تكونا أصيلتين، ولم يقصد بهما التيسير والإصلاح؛ لذلك نُسي أحياء النحو، كما نسي الرد على النحاة.

2- إن الأستاذ إبراهيم مصطفى لم يستطع التخلص من ريق المنطق، والتعليقات الاجتهادية؛ إذ جهد في إخضاع النظام النحوي لمحض تصوره واجتهاداته من دون توسل المباحث المقارنة، عامداً إلى تسويغ تنصله هذا؛ بتقليل شأن مناهج بحث المستشرقين.

3- قصر مهمة الإعراب على الجانب الدلالي والتنوين على التنكير، وتجريد الفتحة من مهمتها الدلالية، وممارسة نظرية الأصل والفرع وغيرهما؛ لانعكاس اجتهاده الشخصي، وعدم تعويله على تلك الأبحاث اللغوية التي كان بإمكانه سد تلك الثغرات المنهجية بها.

4- خصص كتابه "إحياء النحو" لإعراب الاسم والتنوين، أما الفعل فكان قد استأخره زمناً آملاً؛ إطلاعه على كلام النقاد في "إحيائه" قبل الشروع به، غير أن الأمور سارت على غير ما كان يتوقع؛ فأعرض عن ذلك فهو قد اجتهد، إلا أن النتائج لم تكن كما يريد.

تعد محاولة إبراهيم مصطفى هي المحاولة الرائدة في العصر الحديث، وإن كانت على مثال متقدم، وسابق لها بحقبة طويلة، فضلاً عن أن إبراهيم مصطفى فهم التيسير أو التجديد بهذه الصورة أي إنها رؤيته الخاصة، لذلك نراه متشوقاً لمعرفة الآراء التي ستلاقيها محاولته هذه، فتناوله الباحث بالنقد والاهتمام؛ ما أدى إلى التوجه نحو دراسة التيسير في النحو، وفتح باب المحاولات في هذا الاتجاه. وإن إبراهيم مصطفى لم يكن ظلاً لابن مضاء في محاولته، كما زعم الدكتور الفتلي؛ لأنَّ ابن مضاء لم يأت بالبديل لنظرية العامل عندما ألغى هذه النظرية.

أما إبراهيم مصطفى فقد وضع البديل، مشيراً إلى تغيير منهج البحث اللغوي، إذ يقول: "أطمع أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة، تقرهم من العربية وتهديهم إلى حظ من الفقه بأساليبها"⁽³⁸⁾.

وإن فكرته التجديدية انطلقت من رؤيته لعلامات الإعراب، على أنها دوال على معانٍ، وأن تبحث في أثناء الكلام عما تشير كل علامة منها، وهنا يتضح أنه انطلق من نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)⁽³⁹⁾؛ وذلك لأنه يرى أن هذه الحركات تختلف باختلاف موضع الكلمة من الجملة، وصلتها بما معها من الكلمات، فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلام.⁽⁴⁰⁾

وهناك مسألة أخرى ترجح أصالة البحث عند الدكتور إبراهيم مصطفى، وهي إنه: انطلق من كتاب سيبويه الذي ذكر الإسناد في باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، وذكر المبتدأ والخبر والفعل والفاعل تحت هذا الباب.⁽⁴¹⁾

أما إبراهيم مصطفى فإنه قال: الأصل الأول أن الضمة علم الإسناد، وأن موقعها هو المسند إليه...⁽⁴²⁾ وبهذا فهو يدل على تأثره بما قاله سيبويه، ولما تقدم أرى محاولته وإن كانت فيها بعض الهنات فإنها فتحت باباً جديداً للنحو تسبب في دراسات كثيرة متنوعة، منها ما كان قريباً من الصواب، ومنها ما كان بعيداً عنه.

محاولة عبد المتعال الصعيدي:

نعرض لآراء الأستاذ عبد المتعال الصعيدي في التجديد، الذي يناقض نفسه في إلغاء العامل في كتابه "النحو الجديد"، فلا ندري كيف يريد إلغاء العامل، ويدعو إلى نحو جديد في

الوقت الذي يعترف بالعامل ضمناً بقوله: "...وهذا الاصطلاح يغنيانا عن تكلف العامل في بعض المواضع..."⁽⁴³⁾ معنى هذا إن العامل موجود في المواضع الأخرى غير المتكلفة أو إنه يريد الغاءه في تلك المواضع.

ولم يكتف الصعيدي بإلغاء العامل، وإنما تعدى ذلك إلى أنه وضع تصنيفاً جديداً للنحو العربي، وأدعى "إن نحوّه إذا قيس إلى نحو سيبويه كان أوضح منه منهجاً وأقرب إلى إصابة الأغراض النحوية الصحيحة"⁽⁴⁴⁾، وقد أنكر البناء، فللنادى عنده معرب منصوب بالضممة، وما ينوب عنها من الألف والواو نيابة عن الفتحة،⁽⁴⁵⁾ وبهذا فإنه قضى على هذا الحشو، وحول الكلام كله إلى معرب، وإنه والمتكلم قد أتيا بالحركة في آخر الأسماء والأفعال والحروف، وبهذا أصبحت الكلمات كلها معربة، لكنه إن استطاع أن يدعي لنفسه هذا العمل، فلن يستطيع أن يدعي أنه يغير حركات المبني كما يغير حركات المعرب، لكنه مضطر لأنه يلزمها حالة واحدة، كما ألزمها العرب صانعوا هذا العلم.⁽⁴⁶⁾

ورفض هذا الرأي هو رفض منصف حريص على العربية وعلومها، وذلك لأننا لا ندري كيف عدّ الأستاذ الصعيدي نيابة الضمة أو الواو أو الألف عن الفتحة في المنادى المرفوع من التيسير النحوي؟ ألم يعدوا إلغاء نيابة العلامات الفرعية عن العلامات الأصلية من التيسير؟ وكذلك إلغاء نيابة الكسرة عن الفتحة في الجمع المؤنث السالم المنصوب، ونيابة الفتحة عن الكسرة في الممنوع من الصرف المجرور،⁽⁴⁷⁾ فهل يمكن قبول النيابة في المنادى - على رأي الصعيدي - ورفضها في جمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف على رأي غيره من المحدثين؟

ولا يسعنا المقام في سرد آراء الأستاذ الصعيدي ومناقشتها، والذي يهمنا هو أننا لا يمكننا قبول محاولة الأستاذ الصعيدي في كتابه النحو الجديد، وهذا ما لا نجد عند الدكتور العزاوي، الذي أثنى على محاولة الصعيدي وعدها خطوة جريئة إذ قال: "تعد محاولة عبد المتعال الصعيدي التي ظهرت عام 1947م والتي ضمنها كتابه الموسوم بـ "النحو الجديد" أجراً لمحاولة على النحو العربي ومن ثم أحفلها بالمشير من الاقتراحات"⁽⁴⁸⁾.

ولا ندري ما المشير من هذه الاقتراحات، أهو مخالفته النحاة في مفهوم الإعراب وجعله للحروف موضوعاً إعرابياً؟ فهذا لم يكن بعيداً عن النحاة الأوائل، إذ قال الكوفيون بإعراب

فعل الأمر، وجعل الفراء للحروف موضعاً إعرابياً نحو سقط في أيديهم فجعل "في" نائب فاعل.⁽⁴⁹⁾ أم المثير في قوله في نيابة الضمة عن الفتحة في المنادى المرفوع، وهذا مر ذكره.

محاولة الدكتور الجوّاري والدكتور مهدي المخزومي.

أثنى بعض الباحثين على محاولة الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري في كتابيه نحو التيسير ونحو القرآن، ومحاولة الدكتور المخزومي في كتابيه في النحو العربي نقد وتوجيه وقواعد وتطبيق، ووصفوها بأنها أنضج المحاولات التي ظهرت في العراق، وأنها تستحق الثناء ويمكن أن تحتذى، ويأتي أكلها في المستقبل إذا ما طورت ودرست دراسة جادة واعية، ويعلل ذلك بقوله: "فالمخزومي مثلاً لم ينكر الإعراب، وكذلك الجوّاري، ولم يبلغ الفتحة كما فعل الأستاذ إبراهيم مصطفى، فهو يرى أن من الفتحات ما يؤدي وظيفة لغوية كالمفاعيل والحال، والتمييز، والمستثنى، والتوابع، ومنها ما يؤدي وظيفة صوتية كالتخفيف في المنادى المنصوب، وكذلك إخراج العطف والتوكيد من باب التوابع، واختلاف حركة الفعل المضارع المعرب بالنظر إلى زمنه لا بتأثير العامل، ثم جمعه المتفرق في أبواب مختلفة تحت باب واحد، مثل جمعه الأدوات في ستة فصول وهي أدوات الاستفهام، وأدوات النفي، وأدوات التوكيد، وأدوات الشرط، وأدوات الاستثناء، وأدوات الوصل"⁽⁵⁰⁾، ولو أمعنا النظر في محاولة المخزومي لوجدنا كثيراً من آرائه فيها مستمدة من إبراهيم مصطفى، نحو إخراج العطف من باب التوابع "وباب العطف إذا ليس له إعراب خاص، وليس جديراً أن يعد من التوابع، ولا أن يفرد بباب لدرسه"⁽⁵¹⁾.

ولا يمكن التسليم بكل ما جاء به المخزومي، وإنما في الوقت الذي يُستساغ فيه جزء مما جاء به، فإنه يُعدّ الجزء الآخر خروجاً عن القواعد العربية، والمخزومي يرى في الجملة الفعلية التي يكون فيها المسند فعلاً، سواء تقدم هذا الفعل أم تأخر، نحو تساقطت الأوراق في الخريف... أو الأوراق تساقطت في الخريف، إنّ الأوراق عنده فاعل في الحالين، وإنما قدم لضرب من الاهتمام، وهذا في ظاهره جيد لا غبار عليه، ولكن إذا فقد المطابقة بين الفعل والاسم في العدد، مثل قوله تعالى: ﴿وَأَسْرَوْا النجوى الذين ظلموا﴾ [الانباء، آية 3]، أو قوله تعالى: ﴿يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار﴾⁽⁵²⁾، فالواو هنا علامة تدل على الجمع ألحقت بالفعل؛ ليطابق الفاعل في عدده... وهذا خروج على القواعد الثابتة، التي

نفر منها العرب في القديم، فلم يجوزها الكثير من النحاة، وعدها بعضهم لغة لقوم بأعيانهم. ويرى الدكتور الفتلي أن الأحسن من هذا أن يجعل (الذين) بدلاً من الواو في أسروا، وملائكة بدلاً من الواو في يتعاقبون، ويرد هذا إلى ما قاله النحاة في قوله تعالى ﴿ثم عموا وصموا كثير منهم﴾ [المائدة، آية 71]، إذ أعربوا (كثير) بدل بعض من كل، من الواو في (عموا).

وذكر الدكتور الفتلي رداً على رأي نسبه للمخزومي لكنه لم يذكره، واكتفى بقوله: "أما محل الاسم الذي يأتي بعد أداة من أدوات الشرط: مثل قوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت﴾ [الانشقاق، آية 1]، وقوله تعالى: ﴿إن أحد من المشركين استجارك فأجره﴾ [التوبة، آية 6]، وقول الشاعر:

إذا مارق بالغدر حاول غدره فذاك حري أن تميم حلائله

فيعرب مبتدأ انسجاماً مع الجمل الاسمية التي يكون فيها المسند فعلاً دالاً على التغيير والتجدد، وعند ذلك لم يفرض بهذه القواعد الدقيقة التي وضعها علماء ندين لهم بالفضل، ومع هذا فالمحاولة جديرة بالإعجاب.⁽⁵³⁾

ولا أدري هل حصل سقط في الطباعة قبل هذا الرأي الذي يدل سياق الكلام على أنه للمخزومي، إذ وجدت هذه الشواهد عند الدكتور المخزومي، ويرى فيها إنه "إذا ورد عليك هذا ونحوه، وهو كثير في الشعر والنثر، فليس في هذا تقدير، ولا تأويل؛ لأن أدوات الشرط في هذه الأمثلة ونحوها واقعة في سياقها؛ لأن الجمل فيها فعلية، والمرفوع المتقدم في كل منها فاعل للفعل المتأخر عنه، لا لفعل محذوف مفسر بالمذكور".⁽⁵⁴⁾

وعلى هذا فالمخزومي يرى أن الاسم بعد أداة الشرط فاعل للفعل المتأخر، ولم يكن عنده مبتدأ كما هو الحال في قول الدكتور الفتلي الذي وافق فيه القدامى⁽⁵⁵⁾، فضلاً عن أن المخزومي ذكره مع الجملة الفعلية في الشرط، ولم يذكره مع الجملة الاسمية، كما هو مفهوم من نص الدكتور الفتلي السابق، والجملة الاسمية عند المخزومي "هي التي يكون المسند فيها دالاً على دوام، أو بعبارة أخرى هي التي لا يكون المسند فيها فعلاً"⁽⁵⁶⁾. والمخزومي خالف الرأي الخاص بتقسيم الجملة إلى فعلية واسمية؛ وذلك بتسميته لشبه الجملة بالجملة الظرفية، وهي التي يكون فيها المسند ظرفاً أو مضافاً إليه بالأداة، نحو: عند زيد نمر، وأمامك عقبات،

وقوله تعالى: ﴿أفبى الله شك﴾ [إبراهيم، آية 10]، وفي الدار رجل، فيقول: "فكيف إذن نسمي هذه بالجملة، وهي لم تحتو على أية صفة من صفات الجملة، فهي ليست فعلية؛ لأنَّ الفعل لا يظهر فيها، وليست اسمية، لأنَّ الاسم ما كان المسند إليه فيها صدرًا لم يكن هناك مسوغ لتقديم المسند عليه، كأن يحظى باهتمام المتكلم وعنايته، أو كان المسند إليه فكرة، فهذه التي يسميها بالجملة، فقدت خواص الجملة الاسمية والفعلية معًا، فكيف تسمى بعد ذلك جملة؟، ولهذا مال النحاة إلى تسميتها بشبه الجملة، وهذه التسمية دقيقة جدًا، فلا ضمير فيها، والمسألة التي تثير الخلاف هي إعراب هذه التراكيب متقدمة أو متأخرة، فهي تقوى قوة الأفعال أو الأسماء؛ فتغني عنها أم تحتاج إلى متعلقات؟ الجواب هو أن يقتصر عليها وفقًا للتقدير الذي لا طائل تحته، وهذا ما فعله الكوفيون وابن السراج⁽⁵⁷⁾.

وما يراه المخزومي في الجملة الظرفية - كما سماها - أن المسند فيها من متعلقات الفعل غالبًا، حتى استغنوا عن ذكر الفعل؛ لوجود قرائن وصلة وثيقة مفهومة بين الفعل ومتعلقاته، لا سيما إذا كان الفعل كينونة عامة، أو وجودًا عامًا؛ لذلك صار الظرف والمضاف إليه بالأداة كأنهما يتضمنان معنى الفعل، وهو الكينونة⁽⁵⁸⁾.

ويرى أيضًا أن نظام هذه الجملة "يقوم على أساس تقديم الظرف أو المضاف إليه بالأداة، وتأخير المسند إليه النكرة، ولم يكن تقديم المسند هنا ليعني الاهتمام به؛ لأنَّ مكانه هو صدر الجملة، ودليل ذلك أنه لم يسمع مثل قولهم: رجل في الدار، وعصفور على الشجرة، وجدول أمامك، ودرهم عندي ... لأنَّ الاسم هنا لا يكون مبتدأ؛ لأنه نكرة، ولا فائدة في الإخبار عن نكرة"⁽⁵⁹⁾.

فهو يشترط هنا تقديم المسند، وخلو هذه الجمل من الفعل واسم العلم، كقولك: في الدار زيد، فزيد وهو المسند إليه مؤخر هنا، وفي الدار وهو المسند مقدم للاهتمام به، والجملة هنا اسمية، ولا يمكن أن تعد ظرفية، ولو أنعمنا النظر فيما ذهب إليه المخزومي؛ لوجدنا أنه لم يكن دقيقًا في زعمه هذا، إذ نجد مثلًا: إعراب جملة عندك درهم، يعرب عندك ظرف مكان منصوبًا والكاف ضمير المضاف إليه، ودرهم: فاعلًا بالظرف مرفوع، ونحن نعلم أن الفاعل لا يمكن أن يكون دون فعل ظاهر أو مقدر، والمخزومي يرفض التقدير والتأويل. كما تقدم.

فضلاً عن أن المخزومي استثنى العلم من الجملة الظرفية، وهذا سيكون أكثر تشعبًا مما

جاء به النحاة القدامى، فلو قلنا: زيد عندك، فسيختلف الإعراب على رأي المخزومي؛ لأنها ستكون جملة اسمية وليست ظرفية، ثم أن المخزومي وقع في تناقض، إذ ذهب إلى ما ذهب إليه الأستاذ عباس حسن في جعل شبه الجملة هي الخبر المقدم، في محل رفع الاسم بعدها هو المبتدأ، وهذا ما ذهب إليه القدامى كالفراء (ت207هـ) وابن السراج (316 هـ) وأبي علي الفارسي (ت377هـ)⁽⁶⁰⁾ فكيف يمكن أن يعد الظرف مفعولاً به مرة وخبراً مقدماً أو مؤخراً مرة أخرى؟

ثانياً: التعليل والتأويل:-

إن العلل النحوية لم تكن كلها مجافية لطبيعة اللغة، فمنها ما هو جدير بالوقوف عليه وقفة تأمل ونظر دقيق لأنه يدل على عقلية فذة وعبقريّة جبارة يقام لها إجلالا وإكبارا لتفكير القدماء، ونشير هنا إلى العلماء الأوائل الرواد الذين وضعوا الأسس الأولى لعلم النحو واللغة ومن ثم ازدهر هذا العلم وبلغ ذروته حتى يبدو للدارسين الذين جاءوا بعدهم وكأنهم لم يبقوا لهم شيئاً، ولكن يعزى سبب كثرة الإيغال في طلب التعليلات المجردة البعيدة عن الحس اللغوي إلى سكوت النحاة إزاء بعض القضايا النحوية؛ لأنهم لم يقفوا عليها، ولم يفسروها، ويدل على ذلك بما أوجبه النحاة في توكيد المثنى بالنفس أو العين توكيداً معنوياً على وزن أفعل، التي تدل على الجمع بضم العين، نحو: جاء الزيدان أو الهدنان انفسهما أو أعينهما. كل ما قالوه هنا: إنه يجوز التوكيد بهما مثنيين فيقال: نفساهما عيناهما، حكى ذلك عن بعض العرب، لكن الأزهري (ت370هـ) عدّ ذلك لغة فصيحة وفضل الرضي (ت688هـ) اللغة الأولى (أفعل) على الثانية من دون أن يذكر تفسيراً لذلك⁽⁶¹⁾.

ما قيل من حجج وتعليلات في السماع والقياس كثيرة، كتعريف النحاة للبدل بقولهم: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، فتساءل كيف يكون مقصوداً بالحكم؟ وكيف يكون تابِعاً؟. ويمكن تقسيم التعليلات أو التأويلات على قسمين:

أ - التعليلات والتأويلات الموفقة:

1- نصب المنادى:

قال الخليل: إنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبدالله ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً حين طال الكلام، كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك، ورفعوا المفرد كما رفعوا (قبل

وبعد) وموضعها واحد، وذلك قولك: يا زيد ويا عمرو، وتركوا التنوين في المفرد، كما تركوه في (قبل)⁽⁶²⁾. وهذا التعليل مدعم بالدليل الواضح، البعيد عن كل تكلف لا يستسيغه الذوق العربي السليم، أما المحدثون فلم يرتضوا هذا التعليل، وإنما قالوا: "وحق المنادى أن ينصب لا لأنه مفعول (أدعو)، ولا لأن هناك عاملاً يقتضي نصبه، بل ينصب؛ لأنه لم يدخل في إسناد، ولا إضافة، وكل ما كان كذلك نصب في وصل الكلام، غير أن المنادى المفرد - وهو ما لم يكن مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف - يلزم الضم لئلا يشبهه غيره لو حرك آخره بحركة أخرى"⁽⁶³⁾.

وهذا لم يكن دقيقاً؛ وذلك لأن هناك ما يدخل في إسناد في المعنى، ومع ذلك نصب في بعض الأحوال، فالبدل مثلاً ينصب في حال - مع كونه مقصوداً بالحكم - كقولك: رأيت أبا عبد الله زيداً.

2- تبعية أمس:

عدم جواز تبعية (أمس) المبنية على اللفظ، وجواز ذلك في صفة المنادى المفرد، سأل سيبويه الخليل: علام نصبوا "الطويل" فيقولهم: يا زيد الطويل، قال الخليل: نصب لأنه صفة لمنصوب، وقال: وإن شئت كان ناصباً على "أعني" فقلت - أي سيبويه - رأيت الرفع على أي شيء هو؟ إذا قال: يا زيد الطويل، قال: هو صفة لمرفوع، قلت ألسنت قد زعمت أن هذا المرفوع في موضع نصب فلما لا يكون كقوله: لقيته أمس الأحداث قال: من قبل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبداً، وليس كل اسم في موضع "أمس" يكون مجروراً، فلما اطرده الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل، فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلة⁽⁶⁴⁾.

3- وقوع المضممر بعد لولا:

من التعليقات التي عدت مقبولة، وإن كانت مثار خلاف بين النحاة وقوع المضممر بعد لولا، التي يرتفع الاسم بعدها بالابتداء، فسيبويه يرى إيقاع المنفصل المرفوع بعدها هو الوجه، كقولك: لولا أنت فعلت كذا، ولولا أنا لم يكن كذا. كما قال سبحانه وتعالى: ﴿لولا أأنتم لكننا مؤمنين﴾ [سبأ، آية 31]⁽⁶⁵⁾، لكن سيبويه لا يمنع من إجازة استعمال المتصل بعدها كقولك: ولولاك ولولاه. ويحكم بأن المتصل بعدها مجرور بما، فيجعل لها مع المضممر

حكماً يخالف حكمها مع المظهر. قال: "ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً، والدليل على ذلك أن الباء والكاف لا تكونان علامة مضمرة مرفوعة قال الشاعر: وكم موطن لولاي طحت كما هوى.. وهذا قول الخليل ويونس (ت182هـ)".⁽⁶⁶⁾

ومذهب الأخفش والكوفيين: "أن الباء والكاف في لولاي ولولاك، في موضع رفع؛ لأنَّ الظاهر الذي قام الباء والكاف مقامه رُفع بما على مذهبنا".⁽⁶⁷⁾

أما المبرد "فيري أن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول: لو لا أنت، كما قال تعالى: ﴿لولا أنتم لكانا مؤمنين﴾ [سبأ، آية31]⁽⁶⁸⁾. فهو ينكر الشواهد التي استدلت بها سيبويه، ومن نحا نحوه في النصوص السابقة، فسيبويه يسلم بأن القياس يحتم أن يجيء بعدها ضمير الرفع، ولكن ما سمع عن العرب لا يمكن دفعه، فقد ذكر ابن جني (ت392هـ) إذا تعارض السماع والقياس نطقت العرب بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره نحو استحوذ⁽⁶⁹⁾ فعلى هذا يسلم رأي المبرد في ارتفاع الاسم الذي يقع بعد (لولا) بالابتداء، والاقتصار فيما ورد مخالفاً لذلك على ما سمع عن العرب، ثم لم يأت الضمير بعد "لولا" في كتاب الله إلا منفصلاً دائماً.⁽⁷⁰⁾

هذا ما يمكن ذكره من علل حكم بصلاحتها وعدم بطلانها، وهي لا يمكن أن تكون سوى أمثلة على العلل الموقفة، فلو تتبعنا تعليقات النحاة وتأويلاتهم لوجدنا عللاً أخرى لا يمكن رفضها؛ لأنها تفسر ظاهرة من ظواهر اللغة، وأن إلغاء هذه التعليقات لا يمكن أن يعد من التيسير النحوي.

ب - التعليقات والتأويلات غير الموقفة:

التعليقات التي تسمى غير الموقفة أو الباطلة هي التي يعد الاستغناء عنها وإلغاؤها من التيسير النحوي لأنها تحمل النحو تعقيدات وصعوبات عدها المحدثون من أخطاء النحاة القدامى - كما تقدم- ومن هذه التعليقات:

1- حذف ياء (مجر) في قول الشاعر:⁽⁷¹⁾

فألفيته يوماً يبير عدوه ومجر عطاء يستحق المعابرا

علمنا أن المنقوص لا تحذف ياءه عند النصب، لكنهم قالوا: إن حذف ياء المنقوص

هنا في حال النصب إجراء لهذا الحال مجرى حالي الرفع والجرح، كما في قول عروة بن حزام:

ولو أن واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

فلماذا لا يقال في مثل هذا ضرورة شعرية، وتجنب التأويلات، ما دام للضرورة الشعرية باب يبيح للشاعر أن يحذف أكثر من حرف كما في قوله: ⁽⁷²⁾ قواطنا مكة من ورق الحمي.

يريد (الحمام) تغييرها إلى الحمي، إذ اقتطع بعض الكلمة للضرورة، وأبقى بعضها للدلالة على المحذوف منها، وبنائها بناء يد ودم، وجبرها بالإضافة وألحقها الياء في اللفظ لوصول القافية، أو أن يثبت الياء في حالة الجزم، وإسكانها حملاً لها على الصحيح، وهي لغة لبعض العرب يجرى المعتل مجرى السالم في جميع أحوالها، قال الشاعر: ⁽⁷³⁾

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

أو نصب المنادى الواجب الرفع في قول الشاعر: ⁽⁷⁴⁾

ضربت صدرها إلي وقالت يا عديا لقد وقتك الأواقي

فاضطر إلى تنوين المنادى فنونه، ولم يكتف بذلك، بل نصبه ليشابه به المنادى المعرب المنون بأصله، وهو النكرة المقصودة.

وأرى أن تعليلاً للضرورات الشعرية كثير في النحو العربي، لذلك ذهب بعض المحدثين إلى "أن الشعر لا يصح أن يكون المصدر الذي تستنبط منه قواعد لغة من اللغات" ⁽⁷⁵⁾؛ ذلك لأن الشاعر يضطر إلى الخروج عن قواعد اللغة، وهذا ما ذهب إليه ابن جني إذ قال: "والشعر موضع اضطرار، وموقف اعتذار، وكثيراً ما يحرف فيه الكلم عن أبيته، وتحال المثل عن أوضاع صيغها لأجله" ⁽⁷⁶⁾، إلا أن النحاة نظروا إلى الشعر على أنه مصدرهم الرئيس؛ لأن روايته "أدق من رواية النثر، وأن تذكر المنظوم أسهل من تذكر المنثور، وأن احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتمالها في المروي من النثر؛ وذلك لحرصهم على تصوير الأساليب العربية في أدق صورها" ⁽⁷⁷⁾.

لذلك كان تجنب هذه التأويلات والتعليقات الناتجة عن خروج الشعراء للضرورة الشعرية يؤدي إلى التيسير في النحو.

2- وقوع "ذو" الطائفة صفة على تأويلها بالمشقق: قال الفتلي: "فاذا قالوا: مررت بزيد ذو قام على التقدير: مررت بزيد القائم، وإن الألف واللام في (القائم) بمعنى الذي، وهذا لا

يقبله الذوق العربي، ولا متعلم النحو؛ لأنه ظاهر التكلف، ثم إن باب النعت باب مطرد لا يحتاج إلى مثل هذا التأويل المتكلف، فاستعمال (ذو) الطائية نادر في اللغة، فلماذا يزوج في هذا الباب الواسع من أبواب النعت؟ ولماذا لا يقال بجواز النعت بكل الموصولات المقترنة بال كالذي والتي وفروعهما؟⁽⁷⁸⁾ وهذا مما لا يحتاج إلى تعليق؛ لأنه من التيسير.

3- بناء الظرف "هنا" لشبهه حرفاً كان ينبغي أن يوضع، وذلك لأنَّ الإشارة معنى من المعاني، فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها، كما وضعوا للنفي "ما" وللنهي "لا" وللتمني "ليت" .. ونحو ذلك، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى مقدراً، وهذا تعليل لا يستند إلى واقع معقول، ولا يقوم حجة على بناء "هنا"، يكفي أنها اسم ينتهي بالألف تقدر عليه الحركات كموسى وعيسى، ثم هي لا تكون خبراً ولا صفة ولا حالاً بل متعلقها هو الذي له محل من الإعراب.

4- رفع الفاعل: اختلف النحاة في سبب الرفع، فقد ذهب هشام الكوفي أنه ارتفع؛ لأنه أسند إليه، وذهب آخرون أنه رفع للفرق بينه وبين المفعول به؛ وذلك لأنَّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد تكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرتة، وذلك ليقول في كلامهم ما يستقلون، ويكثر في كلامهم ما يستحقون، لذلك أعربوا "كثير" في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة، آية 71]، بدل بعض من الواو في "عموا" وهذا لا يمت إلى طبيعة اللغة بشيء وإنما هو من تقريب حقيقة اللغة إلى الذهن وتوضيح مراد المتكلم من الرفع والنصب والجرم والجر في كلامه.⁽⁷⁹⁾

5- رفع المبتدأ والفعل المضارع:- رفع المبتدأ بالابتداء، ورفع المضارع لتجرده عن الناصب والجازم في النحو: زيد قائم، الطالب يدرس كل يوم، وهناك من يرفض أن يكون مبتدأ قد ارتفع؛ لتعريفه من العوامل اللفظية غير الزائدة. وذلك لأن وجود العامل أضعف من عدمه، إن قدرت أن التعرية من عامل نصب أو خفض، لأن التعرية تعمل رفعاً... وإن قدرت التعرية من عامل رفع، كان وجود العامل وعدمه سواء، إنما ينبغي أن يكون لشيء موجود أقوى منه معدوماً، إذا كان العامل المعنوي لا وجود له، فما الفائدة من هذا الكلام الذي لا طائل فيه.⁽⁸⁰⁾

6- نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه فرع على جمع المذكر السالم،

لما كان هذا الجمع ينصب بالياء، فأعطوا الحرف وأعطوا الفرع الحركة التي هي من جنس الياء، وقد وصف الدكتور الفتلي هذا التعليل بأنه ساذج، ويعلل ذلك بقوله: "فرمما كان العربي قد فرق بين الجمعين من حيث الإعراب؛ لأنه رأى المذكر السالم يتغير فيه الحرف الزائد على المفرد عند الجمع رفعًا ونصبًا وجرًا بالواو أو الياء، وأما المؤنث السالم فحرفا الزيادة فيه ثابتان ولا يتغيران فعاملوه معاملة الأسماء الأخرى غير المجموعة، التي تعرب بالحركات، لكنهم وجدوا صيغته تختلف عن صيغ الأسماء المفردة ففرقوا بينهما وبينه بحركات الإعراب، وهنا يبدو سؤال: لماذا لم يتغير إعراب جموع التكسير؟ فالجواب أن التغيير الحاصل في جمع المؤنث السالم ثابت، في حين يكون تغيير جمع التكسير بالنسبة لمفردتها تغييراً غير ثابت، فلا وجود على هذا الأساس الأصل وحمل الفرع عليه، وقد رفض بعض المحدثين التعليل، في حين أن بعضهم الآخر رفض النيابة مطلقاً.⁽⁸¹⁾

7- إعراب الأسماء الستة بالحروف: علل النحاة ذلك بكونها مضافة تعني عندهم الجمع؛ لذلك حملت على جمع المذكر السالم، الذي يعرب بالحروف، وهذا تعليل ظاهر الفساد - كما يعدّه بعض المحدثين - وأنه مغالاة في اصطناع العلل والبحث عن اللامعقول؛ وذلك لأن النحاة أعربوا الأسماء الستة عند إضافتها إلى غير ياء المتكلم بالحروف؛ لأنهم وجدوها على حرفين فرفدوها بحرف ثالث للتكثير، ففرقوا بينهما وبين الأسماء الأخرى في تسميتها الأسماء الستة، وعلّة ذلك ما أشار إليه النحاة من أنها معربة من مكانين، وهو مذهب الكوفيين، إذ ذهبوا إلى أن الحركات تكون إعراباً لهذه الأسماء فيحال أفرادها فتقول هذا أباك، وقد رأيت أحالك، وفي حال الإضافة فالضمة باقية فيقول كهذا أبوك، وهي علامة إعرابه في المفرد والإضافة كقولك هذا غلام وهذا غلامك، وأن الألف والواو والياء بعد هذه الحركات في حال إضافة الأسماء الستة تجري مجرى الحركات في كونها إعراباً بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر، فدل ذلك على أن الضمة والواو جميعاً علامة للرفع والفتحة، والألف جميعاً علامة للنصب والكسرة والياء جميعاً علامة للجر، وإنما ألجا العرب إلى ذلك قلة حروف هذه الأسماء.⁽⁸²⁾

8- تنكير الاسم المعرف بالألف، واللام التي تدل على الجنس مطلقاً لا لواحد بعينه، فقد أعربوا جملة "نسلخ" في قوله تعالى: ﴿وَأَيَّة لَّهُمَّ اللَّيْلِ نَسَلَخَ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس، آية 37]⁽⁸³⁾

صفة، وأعرّبوا جملة يسبني في قول الشاعر كذلك: ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت
ثمت قلت لا يعنيني.

وقد أعرّب أكثر المفسرين جملة (نسلخ) في الآية الشريفة في قوله تعالى المذكور حالاً
لا صفة، وهذا ما جعل بعض العلماء يتساءل لماذا لا تكون الجملتان حالتين ولا داعي إلى
هذا التمثل الذي فرضه المعنى في قول الشاعر خاصة؛ لأن الشاعر يريد أن يمتدح بالوفار،
وأنه شديد الاحتمال لأذى، وهذا إنما يتم له إذا جعل "اللئيم" منوعاً بجملة "يسبني"، ولا
يتأتى هذا إذا جعل الجملة حالاً فإذا خضعت قواعد النحو لسيطرة المعاني البلاغية فسدت
تلك القواعد وابتعدت بالدارسين إلى اللحن⁽⁸⁴⁾.

9- عدم جواز النعت بالجملة الطلبية إذ لا يقال: مررت برجل اضربه أو لا تهنه، ولا بعبد
بعتكه، قاصداً إنشاء البيع، فإذا جاء ما ظاهره أنه نعت فيه بالجملة الطلبية، فيخرج على
إضمار القول، ويكون المضمرة صفة، والجملة الطلبية معمولاً لقول مضمرة وعليه قول الشاعر:

حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمدق هل رأيت الذئب قط

فظاهر هذا أن قوله: هل رأيت الذئب قط، صفة "مدق" وهي جملة طلبية، ولكن
ليس هو على ظاهره، بل معمول لقول مضمرة هو صفة "مدق" والتقدير: بمدق مقول فيه
هل رأيت الذئب قط، وأي تقدير هذا؟ مقول فيه اضربه، أو جاءوا بمدق "مقول فيه" هل
رأيت الذئب قط، لماذا لا يكون الكلام خالياً من التقدير وهو فصيح؟ لا لبس فيه يقبله
المتعلم بغير عناء، وأن تعليلهم لهذا التقدير المجافي لطبيعة اللغة سببه أن الغرض من الإتيان
بالنعت أيضاً حال منوع وتعيينه أو تخصيصه فلا بد أن يكون معلوماً للسامع قبل الكلام به
ليحصل الغرض، والإنشائية لات علم قبل التكلم بها، وهذا مذهب ابن الأنباري في منع
النعت والإخبار بالجملة الطلبية⁽⁸⁵⁾.

10- إعراب الآية الكريمة ﴿إن هذان لساحران﴾ [طه، آية 63]، والحديث الشريف "لا وتران
في ليلة"⁽⁸⁶⁾، لو جرتا على اللغة المشهورة تعربان بالياء؛ لأنّ الأولى اسم إن، والثانية اسم لا
النافية للجنس، ولكن النحاة أطالوا في التأويلات التي لا تخدم النحو ولا اللغة، إذ أعرّبوا إنَّ
مخففة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وهذان مبتدأ، وساحران خبر، والجملة في محل رفع خبر
"إن" والتقدير: إنه الحال والشأن هذان لساحران، أو أعرّبوا إن حرف بمنزلة "أجل"، والهاء

للسكت، وذان مبتدأ، واللام بعده زائدة، وساحران خبر المبتدأ، ويرى الدكتور الفتلي أن يعرب مثل هذا على لغة القصر في المثني؛ للتخلص من هذه التأويلات⁽⁸⁷⁾، كما في قول رؤبة:

إن أباهما وأبا أباهما قد بلغا في المجد غايتها

11- أوجه الإعراب في " أذرعاع " في قول إمرئ القيس: (88)

تنورتها من أذرعاع وأهلها يبشرب أدنى دارها نظر عال

ذكر سيبويه أنه سمع عن كثير العرب بالتنوين؛ لأنَّ التنوين فيها بإزاء النون في جمع المذكر السالم، والضممة والكسرة بإزاء الواو والياء فيه، فتجري في الصرف، وإن كانت معرفة على لفظها قبل التسمية بها، كما يجري جمع المذكر السالم ذلك المجري، ثم ذكر سيبويه أنه من العرب من لا ينون "أذرعاع". لكن النحاة - كما يرى بعض المحدثين - أطالوا في إعراب هذه الكلمة إطالة لا يحتاج إليها المتعلم، فقد حركوها بالكسر مع التنوين، وبالكسر بلا تنوين، وبالفتح بلا تنوين، وكل هذا حصل في إعراب كلمة واحدة فقط، أيراد أوجه إعرابية مجردة لا ضرورة لغوية لها، وهي فوق ذلك مضطربة، يكفي إعراب واحد هو الكسر بالتنوين، كما نص على ذلك شيخ النحاة وإمامهم سيبويه⁽⁸⁹⁾.

12- إذا جرى الخبر المشتق على غير من هو له وجب إبراز الضمير: على رأي البصريين أمن اللبس أم لم يؤمن نحو: زيد عمرو مكرمه هو، وهند زيد مكرمه هي.

أما الكوفيون فيقولون: إذا أمن اللبس نحو: هند زيد مكرمه إن شئت أضمرته، وإن شئت أظهرته، ويرى الفتلي السهولة في قول الكوفيين، لأن إبراز الضمير لم يكن واجباً في أكثر الأبواب.⁽⁹⁰⁾

13- الممنوع من الصرف: يمنع الاسم من التنوين لمشابهته الفعل؛ لأن الاسم عندهم إن أشبه الحرف بني بلا خلاف، وسمي غير متمكن، وإن أشبه الفعل منع من التنوين، وسمي غير أمكن، وإلا صرف وسمي أمكن. وأن الأسماء التي تمنع من التنوين، والتي تُجر بالفتحة نيابة عن الكسرة إذا أضيفت أو عُرِّفت بأل جُرَّت بالكسرة كالأسماء المنونة لأنها ابتعدت عن مشابهة الأفعال⁽⁹¹⁾، والعرب إنما حذفوا التنوين؛ لضرب من التخفيف، إذ إن التنوين زيادة تلحق الأسماء، فالأسماء مثل: إبراهيم، وإسماعيل، وقناديل، وإسرافيل، حروفها كثيرة، فإذا

لحقها التنوين فقد أضيف لها حرف آخر فتصبح ثقيلة، فمال المتكلم إلى حذف النون طلباً للخفة، ولو نظر النحاة إلى الأسماء الممنوعة من الصرف هذه النظرة؛ لأراحوا الدارسين من هذا العناء، ووفروا على أنفسهم كثرة العلل التي التمسوها لهذه الأسماء.

ثالثاً: المسائل النحوية:

تناول العلماء جملة من المسائل النحوية، التي تعددت آراء النحاة فيها، وأهم هذه

المسائل:

1- ((كي)): وهي من أحرف نصب الفعل المضارع، وأن البصريين ذهبوا إلى أنها حرف مشترك، فتارة يكون حرف جر بمعنى اللام فيفهم العلة، وأخرى يكون حرفاً ينصب المضارع بعده، وبعض العرب يجعل ((كي)) بمنزلة ((حتى)).⁽⁹²⁾

أما الكوفيون فيرون أن "مه" في كيمه منصوبة على جهة المصدر، كقول القائل: أقوم كي تقوم. سمعه المخاطب ولم يفهم ((تقوم))، فقال: كيمه، يريد كي ماذا والتقدير: كي يفعل ماذا؟ ولذا رفضوا كونها جارة للاسم؛ لأنها مختصة بالفعل.⁽⁹³⁾

ورد بعض المحدثين هذا الرأي، بأنها لو كانت تنصب على جهة المصدر - كما يقول الكوفيون - لجاز أن تقول ((أن مه)) ((ولن مه))، إذا لم يفهم المستفهم ما بعد هذه الحروف من الفعل.

2- ((إذن)): اختلف النحويون في حقيقتها، فمذهب سيبويه والجمهور أنها بسيطة، وذهب قوم أنها اسم ظرف، وأصلها إذ الظرفية، ولحقها التنوين عوضاً عن الجملة المضاف إليها، نقلت إلى الجزائية فبقي فيها معنى الرابط والسبب، وذكر بعض المحدثين أنها حرف جزاء وجواب، وبسيطة لا مركبة تنصب الفعل المضارع بنفسها لا ((بأن)) مضمرة بعدها، ويرى أنها لو كانت مركبة من ((إذ وأن)) فما معنى عملها في المواضع التي نص بها على إلغائها؟ وأن عملها قليل بالقياس إلى أحوالها الناصبات؛ حتى قيل أنها اسم، فضلاً عن ذلك فإن ((إذن)) الواقعة في ابتداء الكلام والناصبة للفعل المضارع لم تقع في القرآن الكريم، وما جاء منها كان بعد الواو والفاء.⁽⁹⁴⁾

وفي مسألة الوقف على إذن، اختلف النحاة فيها وذهبوا مذاهب عديدة، كما اختلفوا في كتابتها بالنون أم بالألف، فمذهب الفراء أن العاملة تكتب بالألف، وغير العاملة تكتب

بالنون⁽⁹⁵⁾، في حين ذهب جمهور النحاة إلى أنها إذا وقف عليها تكتب بالألف⁽⁹⁶⁾.

3- ما الحجازية إذا تقدم خبرها لا تعمل:

قال الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

بنصب مثلهم، ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز إعمال ((ما)) عمل ليس، مع تقدم خبرها على اسمها، كما في هذا الشاهد، ويأبى النحاة رواية نصب ((مثل))، بل الرواية عندهم بالرفع على أنه خبر مقدم، و ((بشر)) مبتدأ مؤخر وليس ل ((ما)) عمل في هذا الموضع، وتأويلات بعض النحاة وردودهم، هي أن الفرزدق قد سمع أهل الحجاز ينصبون الخبر مؤخرًا، وفي لغة الفرزدق لا فرق بين التقديم والتأخير؛ لأنه يرفع مقدمًا ومؤخرًا فاستعمل لغتهم فإخطأ، وهذا يعده بعض الباحثين حجة واهية، فالفرزدق عملاق اللغة والشعر، وذو دراية واسعة في القرآن الكريم، ولا يعرف أن ((ما)) لا تعمل عند أهل الحجاز إذا ما تقدم خبرها على اسمها!! فهذا تعليل غير مقبول لشاعر ذاع صيته حتى يومنا هذا⁽⁹⁷⁾، وأن كل ما قيل في هذا الشأن مجرد افتراضات؛ لأن قول سيبويه واضح، فلم تقو ((ما)) في قلب المعنى، كما لم تقو في تقديم الخبر⁽⁹⁸⁾.

4- زيادة كان في قول الشاعر:

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام.

جعلوا كان زائدة بين الصفة والموصوف في هذا الشاهد وأن ابن عقيل تابع سيبويه مع اختلاف في الرواية، وإن الخليل قال: إن من أفضلهم كان زيدا على الغاء كان وشبهه بقول الشاعر: فكيف اذا ... وقد رد المبرد هذا وجعل قوله ((لنا)) خبرا لها وأن تقديره وجيران كرام كانوا لنا⁽⁹⁹⁾.

ويُرجَّح كلام المبرد؛ لأنه صرح في عدم جواز زيادة كان، وهو الأقرب إلى طبيعة اللغة، وعدم الخروج على قواعد الدقيقة، وتعليل ذلك كيف يمكن أن تزداد ((كان)) مع الضمير المتصل بما الواقع اسما لها؟ وأنه ربما يميز المبرد زيادة كان إذ كانت مجردة عن الضمير لا اسم لها ولا خبر، كما في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نَكَلِمَ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مریم، آية 29]⁽¹⁰⁰⁾ لأن معنى كان هنا للتوكيد. وأن اللغة إذا كانت تميز زيادة الحروف، فهي لا تميز زيادة

الأسماء والأفعال بأي حال من الأحوال، ولو افترضنا أنها لا تعترض على زيادة الأفعال مجردة، فليس معقولاً أن ترتضي زيادة الأفعال مع زيادة أخرى كما في كان واسمها⁽¹⁰¹⁾، وعلى الرغم من أن جمهور النحاة ذهبوا إلى أن الزائدة لا تعمل شيئاً، إلا أن عمل كان في هذا الشاهد مبني على أن الزائدة تامة، فتعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى، نحو: زيد ظننت عالماً⁽¹⁰²⁾.

5- مضافان ومضاف إليه واحد:

ذكر بعض المحدثين أنه جاء في شرح ابن عقيل قول الشاعر:

يا زيد زيد اليعملات الذبل ويا تيم تيم عدي لا ابالكم⁽¹⁰³⁾

بنص الأول يعني زيداً أو تيمًا، وأن سيبويه ذهب إلى أنه مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني، وأن الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، وأن الذي يقرأ كتاب سيبويه لا يجد هذا القول وإنما يجد: "أن قولك: يا زيد زيد عمرو، ((زيد)) الأول هو المضاف إلى عمرو، والثاني هو توكيد للأول وتكرير له، ولا تأثير له في المضاف إليه"⁽¹⁰⁴⁾، لقد تقصيت هذا القول - الذي زعم الدكتور الفتلي أنه غير موجود في كتاب سيبويه-، فوجدته في هامش الصفحة، وهو للشنتمري وليس لسيبويه، فضلاً عن ذلك فإن الدكتور الفتلي نسب رأياً لابن عقيل بقوله: "أما على رأي ابن عقيل فإن زيدا الثاني لام حل لهن الإعراب، وليس في العربية أسماء لا محل لها من الإعراب، لأن مثل هذا خروج على طبيعة اللغة وقواعدها الثابتة"⁽¹⁰⁵⁾، ولم أجد هذا الرأي الذي نسبته الدكتور الفتلي لابن عقيل، بل إن ابن عقيل ذهب إلى وجوب نصب الثاني.⁽¹⁰⁶⁾

6- وقوع الوصف مبتدأ من غير أن يسبق بنفي أو استفهام:

عرض بعض المحدثين لقول ابن عقيل في أن ابن مالك زعم أن سيبويه يميز ذلك على ضعف نحو قول الشاعر:

خبير بنو لهب فلاتك ملغيا مقالة لهبي إذا الطير مرت

وقوله:

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال يا لا.

ولا ندري كيف يميز سيبويه مثل هذا على ضعف أو قوة، وهو شيخ المدرسة البصرية،

التي تشترط بل توجب سبق مثل هذه الأوصاف بالنفي أو الاستفهام... فهم الذين وضعوا هذه القواعد، فكيف يخرجون عليها بقدرة قادر؟ وإن كل وصف من هذا يعرب عند البصريين خبراً مقدماً عدا الأخفش، وهذا الإعراب هو الراجح الذي ينسجم مع طبيعة اللغة وقواعد البصريين، فضلاً عن أن التطابق في المبتدأ والخبر في هذين الشاهدين موجود؛ لأنَّ (خبيراً وخيراً) يستوي فيهما المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع؛ ولذلك لا داعي للخروج على هذه القواعد الثابتة، ما دامت مستقيمة وبعيدة عن الشذوذ الذي ترفضه اللغة.⁽¹⁰⁷⁾

ويبدو أنهم رجحوا رأي البصريين في الشاهدين معاً، وهذا فيه نظر، إذ يصح ما رأوه في الشاهد الأول هو ((خبر بنو لهب))، ولا يصح في الشاهد الثاني ((خير نحن))؛ وذلك لأن البصريين جعلوا ((خيراً)) في البيت خبراً عن محذوف تقديره ((نحن خير))، و ((نحن)) الظاهر تأكيداً لما في خير من ضمير المبتدأ المحذوف، ولا يجوز هنا أن يكون ((خير)) خبراً مقدماً، ويكون ((نحن)) مبتدأ مؤخرًا، لئلا يفصل بين ((خير)) وما يتعلق به، وهو قوله ((عند الناس))، وقوله ((منكم)) بأجنبي، وهذا ما دل به الكوفيون والأخفش على جواز وقوع الوصف، وهو ((خير)) مبتدأ رافعاً لفاعل أعنى عن الخير من غير أن يعتمد على استفهام أو نفي.⁽¹⁰⁸⁾

7- جعل الألف في المثنى والواو والنون في الجمع علامات فارقة:

ورد في شرح ابن عقيل أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع أي فيه بعلامة تدل على التثنية والجمع، فتقول قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات، فتكون الألف والواو والنون حروفًا تدل على التثنية والجمع، كما كانت التاء في قامت هند حرفًا تدل على التأنيث عند جميع العرب.⁽¹⁰⁹⁾ ومن ذلك قول الشاعر:

تولّى قتالَ المارقينَ بنفسه
وقد أسلماهُ فبعد وحميم.

وقوله:

يلومونني في اشتراء النخيل
أهلي فكلهم يعدل

وقوله:

رأين الغواني الشيبَ لاح بعارضي
فاعرضن عني بالحدودِ النواضرِ

هذا كله مخالفاً لنشأة اللغة، التي تستدعي قواعد ثابتة ودقيقة لا تخرج عليها إلا في الضرورة، وما دمنا نستطيع أن نسلك إعراباً لا لبس فيه ولا شذوذ، ألا وهو أن نجعل الجمل الفعلية أحياناً مقدمة، وما بعدها مبتدآت مؤخره، فلا ملجأ إلى جعل الألف والنون والواو علامات للدلالة على المثني والجمع بنوعيهما، أو أن نجعل مثل هذا على لغة ((أكلوني البراغيث)).

ويرى بعض المحدثين، أن الإعراب الأفضل هو جعل الألف والواو والنون فاعلات، وما بعدها بدلا منها، وبهذا نكون تخلصنا من كل هذه التأويلات التي لا يحتاج إليها المتكلم، ويدل على ذلك بأن النحاة يرتضون مثل هذا الإعراب في باب البدل، ففي قوله تعالى ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة، آية 71]، يعربون ((كثيراً)) بدلا من الواو في ((عموا)) وهذا كثير في الشعر والنثر.

وأوردوا نصا لسيبويه يدل على ذلك "قال سيبويه: فإن قلت ضربت وضربوني قومك، نصبت الأول إلا في قول من قال: أكلوني البراغيث، أو تحمله على البدل فتحمله بدلا من المضمر، فإنك قلت: ضربت وضربوني ناس بنو فلان...⁽¹¹⁰⁾"، وهذه مسألة تختلف عن المسألة التي يعالجونها؛ لأنها من مسائل التنازع في العمل.

8- باب حذف الفعل وجوباً:

ذكر بعض المحدثين أن ابن عقيل قال: وقد يحذف الفعل وجوباً كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة، آية 6]⁽¹¹¹⁾، فأحذف فاعل لفعل محذوف وجوباً والتقدير وأن استجارك أحد استجارك..، وكذلك كل اسم وقع بعد (إن وإذا)، فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوباً، كقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشقت﴾ [الانشقاق، آية 1]، فالسمااء فاعل لفعل محذوف، والتقدير إذا انشقت السماء انشقت، وهذا مذهب جمهور المصريين، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين هو فاعل للفعل نفسه المذكور بعده، وليس في الكلام محذوف يفسره المذكور، وأن ابن عقيل لم يعلق على ذلك؛ لأن هذا المذهب يناقض ما ذكره ابن مالك في باب الابتداء: أنه لا يجوز تقديم الخبر إذا كان فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ نحو (زيد قام)، فقام وفاعله المقدر خبر عن زيد، ولا يجوز التقديم، أما البصريون فإنهم ينصبون الاسم بعدهما معمولاً للفعل المحذوف، وأن الأفضل من هذا كله

ما ذهب إليه الاخفش من أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا مبتدأ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد إلى ذلك الاسم، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه في محل رفع مبتدأ، فلا حذف هنا ولا تقلب ولا تأخير، وأدوات الشرط هنا قد يقع بعدها الاسم والفعل كما يقعان بعد "ما، ولولا"، وليس بنا حاجة إلى تقدير محذوف، وأن نقول الكلام على التقلب والتأخير.

9- فتح نون المثنى مع الألف:

ذكر بعض المحدثين إن ابن عقيل قال: ومن فتح النون مع الألف قول الشاعر:

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخران أشبها طيبانا

يعني العينان ثم علق عليه، وقد قيل مصنوع فلا يحتج به. (112)

وإن الشاهد ليس مصنوعاً وإنما ذكره أبو زيد الانصاري مع بيتين آخرين في النوادر، وإن النون جاءت مفتوحة في "العينان"، ربما مجانسة للألف التي جاءت في حالة النصب وهي لغة جماعة من العرب منهم كنانة وبنو الحارث، ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة.

10- حذف حرف الجر قياساً:

جعل ابن مالك حذف حرف الجر قياساً مطرداً مع أن وأنّ، بشرط أمن اللبس، مثل: عجبت أن يروا، والأصل عجبت من أن يروا⁽¹¹³⁾، فإن حصل لبس لم يجوز الحذف نحو: رغبت في أن تقوم، أو رغبت في أنك قائم، فلا يجوز حذف (في)؛ لاحتمال أن يكون المحذوف (عن) فيحصل اللبس، ويرى الدكتور الفتلي: أن هذا مبالغ فيه؛ لأنه قد ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وترغبون أن تنكحوهن﴾ [النساء، آية 127]⁽¹¹⁴⁾، بغير حرف جر فكيف القطع بعدم الجواز؟ وكلام الله أبلغ كلام، وأن ابن عقيل يرى أن قول ابن مالك هو الصحيح⁽¹¹⁵⁾، وأن الأشموني جاء بتأويلات متابعاً ابن هشام في المغني، بعيدة عن واقع اللغة التي تميل إلى اليسر، إذ ذهب إلى جواز الحذف في الآية الكريمة لقرينة كانت، أو أن الحذف لأجل الإبهام؛ ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقهن، وكأن اللغة هنا شغلها الشاغل هو التأويلات، التي تزيدها صعوبة وتنفر المتعلمين منها، وهذا ما ذهب إليه الدكتور مصطفى جواد، الذي يرى أن الحذف عام شائع عند أمن

اللبس، ولا يختص مع "أُنْ وَأَنَّ"؛ لأن الأفعال تستصحب حرف جرٍ واحداً، ما عدا الحروف العامة نحو "على" و"اللام".⁽¹¹⁶⁾

11- النعت بالمشق:

ذهب بعض المحدثين إلى أن ابن مالك أجاز النعت بالمشق عموماً، من دون أن يبين نوع ذلك المشق، وهو الوصف الجاري مجرى الفعل، ونحن نعرف أن بعض المشتقات لا تقع نعتاً، ولا تتحمل ضميراً، وأن الأشموني يرى أن المراد بالمشق ما دل على حدث وصاحبه، وذلك نحو اسم الفاعل كضارب، واسم المفعول كمضروب، والصفة المشبهة كصعب وذرب، وأفعل التفضيل كأقوى وأكرم، ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة؛ لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور وهو اصطلاح.⁽¹¹⁷⁾

إن قول ابن مالك هنا ليس دقيقاً والأحسن أن يقول... وأنعت بوصف كصعب وذرب، وفي هذا لا يبقى لبس أو توهم في الوصف غير المشق، إذ إن كل وصف مشتق وليس كل مشتق وصفاً. ولو أمعنا النظر في الشاهد؛ لوجدنا أن ابن مالك مثل للمشتق الذي أراده بالحكم، وذلك بقوله :

وانعت بمشتق كعصب وذرب وشبهه كذا وذو والمنتسب

وبهذا فهو يريد الوصف، ويؤيد هذا ما قاله الدكتور الفتلي في الشطر الثاني من الرجز. أما الشطر الثاني من الرجز... فلا اعتراض عليه، فاسم الإشارة وفروعه غير المكانية، وذو بمعنى صاحب، والموصولة وفروعها، والمنتسب كلها مؤولة بالوصف الجاري مجرى الفعل، الذي يحتمل ضميراً إذا لم يتعد الفاعل ظاهر.. وهذا تأويل واضح ومبالغ فيه أكثر منه في الشطر الأول من الرجز.⁽¹¹⁸⁾

12- النعت بالمصدر:

قال ابن مالك:

ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الأفراد والتذكيرا

وقد مثل ابن عقيل لهذا الرجز بقوله: مررت برجل عدل، وبرجلين عدل وبرجال عدل، وبامرأة عدل، وبامراتين عدل، وبنساء عدل، بلزوم الأفراد والتذكير⁽¹¹⁹⁾، وقال

الأشعوني: ما فعلوا ذلك تنبيهاً على جموده، لكنهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة أو توسعاً بحذف مضاف، أي: هو نفس العدل، أو ذو عدل، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشق، أي عادل، وعلق على ذلك وقوع المصدر نعتاً، وإن كان كثيراً لا يطرد.⁽¹²⁰⁾

ولا ندري لما هذه التأويلات، وعدم التنبيه والجمع، ما دام النعت بالمصدر كثيراً كما يقولون، وما دامت التنبيه والجمع من خصائص الأسماء، ثم أن ابن مالك نفسه جوز تنبيه المصدر وجمعه إذا اختلفت أنواعه في باب المفعول المطلق نحو: سرت سيري زيد الحسن والقيح، وكذلك إذا كان مبيناً للعدد نحو ضرب ضربتين وضرباً، ثم أن التطور الحضاري الذي تأثرت به اللغة في عصرنا هذا أدى إلى جواز جمع المصدر، فقالوا نضالات وقياسات... فما المانع أن نقول مررت برجلين عدلين، وبرجال عدلين أو عدول.⁽¹²¹⁾

13- الجزم بغير مسوغ أو على الحمل:

من شواهد ابن عقيل على تأخر المبتدأ وفيه لام الابتداء، وفعل مجزوم بغير حرف جزم، وفيه تمييز معرف بالألف واللام على رأي الكوفيين.

خالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرِ خَالِهِ يَنْلُ الْعَلَاءَ وَيَكْرُمُ الْأَحْوَالَ

ويقول الأستاذ محيي الدين عبد الحميد إن الاسم الموصول يحمل على اسم الشرط في جزم الجواب؛ لأن جواب الموصول يتصل بالفاء نحو (الذي يأتيه فله جائزة) كالشرط نحو (من يأتيه فله جائزة)، ولم يذكر هذا أكثر النحاة ولا أهل اللغة، وجزم الفعل "ينل" للضرورة الشعرية، وللمحافظة على الوزن كما في قول الشاعر.

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءَ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتِ لِبُؤْنِ بَنِي زِيَادٍ

والشاهد فيه إسكان الباء من يأتيك في حال الجزم حملاً لها على الصحيح وهي لغة لبعض العرب يجرون المعتل مجرى السالم في جميع أحواله فاستعملها ضرورة.

ولا يمكن استخلاص قواعد النحو من شاهد شعري أو شاهدين وإلا ضاعت اللغة في خضم هذه القواعد، التي لا تخدم المتعلم، أو لا تخدم اللغة نفسها، فهناك باب كبير من الضرورات الشعرية مذكور في كتبهم، يجب أن تخضع مثل هذه الشواهد القليلة له، وبهذا نتجنب التأويلات غير الدقيقة في لغتنا الجميلة، وهذه نظرة تيسيرية، إلا أنها لا يمكن أن تقوم حجة يستند إليها، وذلك لأن العلماء القدامى وضعوا هذه القواعد استناداً إلى السماع أو

القياس عليه؛ لذلك أخذوا بالمسموع من كلام العرب وإن كان قليلاً، ولو كان جزم الفعل "ينل" للضرورة الشعرية. أو المحافظة على الوزن - كما زعم الدكتور الفتلي - لكان بوسع الشاعر أن يبدل الفعل بفعل آخر من دون أن يختل الوزن، كأن يقول "يجد" أو "يصل" أو أي فعل آخر، ثم أن الفعل "ينل" مجزوم؛ لأنه جواب "من الشرطية"، وحرك بالكسر؛ لالتقاء الساكنين وهذا نحو قول الشاعر:

إذا خثعمي تحته باهلية له ولد منها فذاك المدرع

فقد استخدم هنا جملة من المبتدأ والخبر جواباً للشرط، وأجازه الأخصف وبعض الكوفيين. (122)

وبعد هذه اللمحات التيسيرية يتضح أن جُلَّ من عدوا من أهل التيسير، لم يكن التيسير عندهم إلا بالهدم أو التشويه أو خلط الآراء، فمنهم من نادى بإلغاء العامل والعلل، وأزّد فهماً بإلغاء النيابة في الحركات، ووصل إلى إلغاء الثنية في العربية، ومنهم من قسم الكلمة على تقسيمات أكثر تشعباً وتوسعة مما جاء به القدامى، ومنهم من ألغى الإعراب والتنازع وإلى غير ذلك من أنواع الإلغاء، في حين أن الدكتور الفتلي اتجه اتجاهًا يكاد يكون وحيداً بين المحدثين، إذ يرى أن التيسير يجب أن ينطلق من القديم؛ لأن التجديد الحقيقي ليس القضاء على كل ما خلفه القدامى من تراث، وإنما التجديد كما يفهم من معناه، هو اختيار الصالح من التراث، ووضع أسس جديدة تقوم مقام البالي منه؛ حتى يظل البناء متماسكاً، وحتى تجد دعوة التجديد صدق يكتب لها البقاء والخلود. لذلك كله تميزت دعوة الفتلي عن غيرها من الدعوات؛ لأن قبول هذه الدعوات، أو قبول المعاصرين لهذا الاتجاه بعامة هو نتيجة الميل للتحرر من قيود الماضي، ظناً أن التجديد يمكن أن يشمل النحو، وأن التطور فهموه بهذا المعنى، وهو بعيد عنه.

الخاتمة:

بعد الانتهاء من هذه الدراسة حول التيسير النحوي، يمكن إجمال ما تمخضت عنه من نتائج على الوجه الآتي:

1- إن دراسة تراثنا العربي وعلمائه البارزين من النحويين واللغويين، هي دراسة تستحق العناية والاهتمام.

2- أثبت البحث أن الالتزام بالقديم والدفاع عن القواعد العربية الأصيلة لا يمنع من التدقيق والتيسير أو التجديد النحوي، وأنه على الرغم من التزام القديم والدفاع عن القواعد العربية الأصيلة، فإن التيسير أو التجديد الحقيقي ليس القضاء على كل ما خلفه القدامى من تراث، وإنما التراث يفهم من معناه، وباختيار الصالح من هذا التراث ووضع أسس جديدة تقوم مقام البالي منه؛ حتى يظل البناء متماسكاً، وحتى تجد دعوة التجديد صدق يكتب لها البقاء والخلود.

3- إن قبول المعاصرين لهذا الاتجاه ناتج عن الميل للتحرر من قيود الماضي، وظن الناس أن التجديد يمكن أن يشمل النحو، والتطور يمكن أن يسري عليه كذلك.

4- على الرغم من تعدد آراء المحدثين في تيسير النحو، فإن أغلبها لا يخرج عما جاء به القدامى، وإن أكثر هذه المحاولات كان في الفروع النحوية لا الأصول.

5- كان للباحثين العراقيين فضل كبير في نهضة الدراسات النحوية واللغوية، ونقل التراث العربي بأمانة، والحفاظ عليه في مراحل سبات الأمة، وكان جهدهم وفيراً ومتميزاً، لا يقل كثرة وأهمية عن جهد الباحثين المصريين.

الهوامش والتعليقات:

- 1- ينظر: لماذا يدعون إلى تغيير الحرف العربي، رشيد العبيدي، مجلة الضاد، ج3، 1989م.
- 2- ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسان، الدار البيضاء، 1980م، ص ص 150-152.
- 3- ينظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط 2، 1966م، ص 237.
- 4- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، نعمة رحيم العزاوي، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1995م، ص15.
- 5- اللغة والنحو بين القدم والحديث، عباس حسن، ط2، مصر، 1971م، ص215.
- 6- ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص17. وكذلك في إصلاح النحو العربي، عبدالوارث مبروك سعيد، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1985م، ص 27.
- 7- ينظر، المصدر نفسه.
- 8- ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص 18.
- 9- من أسرار اللغة، ص343.
- 10 ينظر: مقدمة ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: علي عبد الواحد واخي، ط2، 1968م، ص547. و مفتاح العلوم، للسكاكي، مصر، 1937م، ص 130.
- 11- ينظر: المدارس النحوية، خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1986م، ص ص 104-108.
- 12- أنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل، ج2، مصر، 1955م، ص 347.
- 13- ينظر: الألسنية والبحث اللغوي العربي، رشيد العبيدي، مجلة الذخائر، ع 1، س 1، 2000م.
- 14- ينظر: ما يسمى بالاتجاهات الحديثة للنحو، عبدالحسين محمد الفتلي، مجلة الطليعة الأدبية، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العدد 12، 1979م، ص 49.
- 15- ينظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة، 1959م، ص 22.
- 16- النحو الجديد، عبد المتعال الصعيدي، القاهرة، 1947م، ص 267.
- 17- ينظر: تيسير العربية بين القدام والحديث، عبد الكريم خليفة، منشورات مجمع اللغة العربية الاردني، عمان-الأردن، 1986م، ص 14.
- 18- الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، تحقيق: مصطفى الشوملي، بيروت، 1964م، ص38.
- 19- أبو عثمان المازني ومذهبه في الصرف والنحو، رشيد العبيدي، بغداد، 1969م، ص 250.
- 20- ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص 25.
- 21- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، القاهرة، 1958م، ص 267.
- 22- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990م، 1/191.

- 23- ما يسمى بالاتجاهات الحديثة للنحو، ص52 . وينظر مصدره: مجلة المجمع العلمي، القاهرة، 76/7.
- 24- المصدر نفسه .
- 25- المصدر نفسه.
- 26- ينظر: من أسرار اللغة، ص210 .
- 27- ينظر: محاضرات في اللهجات وأسلوب دراستها، أنيس فريجة، مطبعة الرسالة، 1955م، ص65 .
- 28- ينظر: في حركات تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص36 .
- 29- ما يسمى بالاتجاهات الحديثة للنحو، ص52 .
- 30- أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، ص249 .
- 31- إحياء النحو، ص50 .
- 32- ما يسمى بالاتجاهات الحديثة للنحو، ص52 .
- 33- إحياء النحو، ص78 .
- 34- ما يسمى بالاتجاهات الحديثة للنحو، ص52، ينظر مصدره.
- 35- سورة هود، آية 113 .
- 36- ينظر: البحر المحيظ لأبي حيان الأندلسي، مطبعة السعادة، مصر، 1328هـ، 269/5. و ينظر: المحتسب، 237/1 . وتفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، ط2، 1953م، 349/2 .
- 37- ينظر ما يسمى بالاتجاهات الحديثة للنحو، ص54 .
- 38- إحياء النحو، ص1 .
- 39- ينظر: المصدر نفسه، ص16-17 .
- 40- المصدر نفسه، ص49 .
- 41- ينظر: كتاب سيبويه، المطبعة الأميرية، بولاق، 1361هـ، 7/1 .
- 42- إحياء النحو، ص53-71 .
- 43- ينظر: النحو الجديد، ص122 .
- 44- المصدر نفسه، ص267 .
- 45- المصدر نفسه، ص125-126 .
- 46- ينظر: ما يسمى بالاتجاهات الحديثة للنحو، ص53 .
- 47- ينظر: تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع منهج تجديده، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 1986م، ص34-35 .
- 48- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص81. وينظر: في اصلاح النحو العربي، ص427.
- 49- ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص82.
- 50- ما يسمى بالاتجاهات الحديثة للنحو، ص55 .

- 51- إحياء النحو، ص116 .
- 52- صحيح البخاري، حديث رقم 540.
- 53- ما يسمى بالاتجاهات الحديثة للنحو، ص55. وينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ص94-95.
- 54- في النحو العربي قواعد وتطبيق، مهدي المخزومي، بيروت، ط2، 1986م، ص ص123-124. وينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، بيروت، ط2، 1986م، ص218 .
- 55- ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1987م، 632/2 .
- 56- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص 116 .
- 57- ما يسمى بالاتجاهات الحديثة للنحو، ص ص55-56 .
- 58- ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص160 .
- 59- المصدر نفسه .
- 60- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص181. وينظر: النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، 1976م، 477/1.
- 61- ينظر: جانب من تعليقات النحاة وتأويلاتهم، عبدالحسين محمد الفتلي، مجلة الاستاذ، كلية التربية، جامعة بغداد، العدد 1، بغداد، 1978م، ص128 .
- 62- ينظر: المصدر نفسه. وينظر: مصدره الكتاب، 303/1 .
- 63- في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص ص218-219 .
- 64- الكتاب، 303/1 .
- 65- المصدر نفسه، 388/1 .
- 66- المصدر نفسه.
- 67- المغني، 274/1. وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، 1991م، 448/2 .
- 68- الكامل للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل والسيد شحاته، دار تحفة مصر، د. ت، ص650 .
- 69- ينظر: الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، 118/1 .
- 70- ينظر: جانب من تعليقات النحاة وتأويلاتهم، ص132. وينظر: شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط20، 1980م، 244/3 .
- 71- ينظر شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك، 244/3 .
- 72- ينظر كتاب سيويه، 8/1 .
- 73- ينظر: المصدر نفسه، 59/2 .
- 74- ينظر: شرح ابن عقيل، 263/3 .
- 75- من أسرار اللغة، ص343 .

- 76- الخصائص، 191/3 .
- 77- من أسرار اللغة، ص343. وينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، ص19 .
- 78- جانب من تعليقات النحاة وتأويلاتهم، ص133. وينظر: شرح ابن عقيل، 45/1، 150 .
- 79- ينظر: المصدر نفسه، وينظر: شرح الاشموني/436/2 .
- 80- ينظر: جانب من التعليقات النحاة وتأويلاتهم، ص134. وينظر: شرح جمل الزجاجي 231/1 .
- 81- ينظر: تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع منهج تجديده، ص34-35.
- 82- جانب من تعليقات النحاة وتأويلاتهم، ص135. ومصدره شرح ابن عقيل 45/1-52.
- 83- سورة يس، آية 37 .
- 84- ينظر: جانب من تعليقات النحاة وتأويلاتهم، ص136 ومصدره.
- 85- ينظر: شرح ابن عقيل: 199/3-200.
- 86- رواه الترمذي في الصلاة، حديث رقم 432
- 87- ينظر: جانب من تعليقات النحاة وتأويلاتهم، ص137.
- 88- ينظر: الكتاب 18/2.
- 89- جانب من تعليقات النحاة وتأويلاتهم، ص139.
- 90- ينظر: المصدر نفسه، ص137. وينظر: أمالي ابن الشجري، تحقيق: حبيب العلوي، طبعة حيدر أباد، ط1، 1349هـ، 315/1.
- 91- ينظر: اوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت761 هـ)، دار إحياء العلوم، بيروت، ط2، 1987م، 140/2. وينظر: شرح الاشموني 506/2 .
- 92- ينظر: كيف عرض سيبويه عوامل النصب في الأفعال المضارعة، عبدالحسين محمد الفتلي، مجلة الرابطة، العدد3، ص4.
- 93- ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف، 300/2.
- 94- ينظر: كيف عرض سيبويه عوامل النصب، ص14. وينظر: المغني 20/1، وشرح الكافية في النحو، رضي الدين الاستربادي، طبعة بولاق، مصر، 1305هـ، 219/2.
- 95- ينظر: المغني: 21/1.
- 96- ينظر: شرح الرضي على الشافية، رضي الدين الاستربادي، تحقيق: محمد نور الحسن وجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ، 318/3 .
- 97- ينظر: ملاحظات على شرح الالفية، مجلة الجامعة الاسلامية، العدد1، 1993م، ص82، وينظر مصدره.
- 98- ينظر: الكتاب: 29/1.
- 99- ينظر: ملاحظات على شرح الالفية، ص83. وينظر: المقتضب للمبرد، تحقيق: عبدالحالقي عظيمه، إحياء التراث الاسلامي، القاهرة، 1968م، 191/4.
- 100- سورة مريم، آية 29 .

- 101- ينظر: ملاحظات على شرح الالفية، ص83.
- 102- ينظر: كتاب فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل، محمد العدوي، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط2، 1937م، ص51.
- 103- ينظر: شرح ابن عقيل : 272/3. وينظر: ملاحظات على الالفية، ص83 .
- 104- الكتاب: 315/1 .
- 105- ملاحظات على الالفية، ص83.
- 106- ينظر: شرح ابن عقيل : 272/3 .
- 107- ملاحظات على الالفية، ص84 .
- 108- ينظر: شرح ابن عقيل: 194/1. وينظر: شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل الالفية ابن مالك، عبد المنعم عوض الجرجاوي، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، ط2، 1937م، ص30 .
- 109- ينظر: ملاحظات على الالفية بشرح بن عقيل، ص85، وينظر مصدره.
- 110- الكتاب: 39/1. وينظر: ملاحظات على الالفية، ص87 .
- 111- سورة التوبة، آية 6 .
- 112- شرح ابن عقيل : 86/2. وينظر: شرح ابن عقيل: 72/1. وملاحظات على الالفية، ص87 .
- 113- ينظر: شرح ابن عقيل: 152/2 .
- 114- سورة النساء، آية 127 .
- 115- ينظر: شرح ابن عقيل: 152/2 .
- 116- ينظر: دراسات في فلسفة النحو، ص92 .
- 117- ينظر: ملاحظات على الالفية، ص88. وينظر: حاشية الصبان على شرح الاشموني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، (د.ت)، 62/3 .
- 118- ينظر: المصدر نفسه .
- 119- ينظر: ملاحظات على الالفية، ص89. وشرح ابن عقيل 201/3 .
- 120- ينظر: المصدر نفسه، وشرح الاشموني 64/3 .
- 121- ينظر: المصدر نفسه، ص89 .
- 122- ينظر: شرح الجرجاوي على شواهد بن عقيل، ص39.

المصادر والمراجع:

- 1- أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، رشيد العبيدي، بغداد، 1969م .
- 2- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1959م.
- 3- أمالي ابن الشجري، تحقيق: حبيب العلوي، طبعة حيدر أباد، ط1، 1349هـ.
- 4- أنباه الرواة على أنباه النحاة، الففطي، تحقيق: محمد أبو الفضل، مصر، 1955م.
- 5- الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، 1991م .
- 6- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، دار إحياء العلوم، بيروت، ط2، 1987م .
- 7- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، مطبعة السعادة، مصر، 1328هـ.
- 8- تقويم الفكر النحوي، علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1975م.
- 9- تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع منهج تجديده، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، 1986م .
- 10- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د.ت).
- 11- الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1990م.
- 12- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م.
- 13- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك)، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الاتحاد العربي للطباعة، ط2.
- 14- شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل لألفية ابن مالك، عبد المنعم الجرجاوي (ت1195هـ)، مطبعة مصطفى الحلبي، ط2، مصر، 1937م .

- 15- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الاشيلي، تحقيق: صاحب أبوجناح، مطابع مؤسسة دار الكتب، بغداد، 1980م .
- 16- شرح الشافية، رضي الدين الاستربادي، تحقيق: محمد نور الحسن وجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ.
- 17- شرح الكافية في النحو، رضي الدين الاستربادي، ط بولاق، مصر، 1305هـ.
- 18- الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ابن فارس، تحقيق: مصطفى الشومبي، بيروت، 1964م .
- 19- فتح الجليل بشرح شواهد ابن عقيل، محمد العدوي، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط2، 1937م .
- 20- في إصلاح النحو العربي، عبد الوارث مبروك سعيد، ط1، 1985م.
- 21- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1995م.
- 22- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، مهدي المخزومي، بيروت، ط2، 1986م.
- 23- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، 1986م.
- 24- الكامل للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل والسيد شحاته، دار نهضة مصر، د. ت .
- 25- الكتاب، سيبويه، طبعة بولاق، المطبعة الأميرية، 1361هـ .
- 26- المدارس النحوية، خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1986م.
- 27- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، مصر، 1958م.
- 28- محاضرات في اللهجات وأسلوب دراستها، أنيس فريجة، مطبعة الرسالة، 1955م.
- 29- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، 1987م .

- 30- المقتضب للمبرد، تحقيق: عبد الخالق عظيمه، إحياء التراث الاسلامي، القاهرة، 1968م.
- 31- مقدمة ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد، (ت808هـ)، تحقيق: علي عبد الواحد، 1968م.
- 32- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ط2 ، 1966م.
- 33- النحو الجديد، عبد المتعال الصعيدي، القاهرة، 1947م.
- 34- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، 1976م.
- 35- مجلة الجامعة الاسلامية، بغداد، العدد 1، 1993م.
- 36- مجلة الذخائر، العدد1، 2000م .
- 37- مجلة الرابطة، جمعية الرابطة الأدبية في النجف الأشرف، العدد 3 .
- 38- مجلة الضاد، بغداد، ج/3، 1989م.
- 39- مجلة الطليعة الأدبية، العدد 12 ، 1979م.